



تقرير مجلس الإدارة

عن نشاط الشركة للمركز المالي المعدل وقائمة الدخل المعدل

للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

يتشرف مجلس إدارة الشركة أن يتقدم بتقريره السنوي عن نشاط الشركة للمركز المالي المعدل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ و نتائج الاعمال على ضوء البيانات الواردة بالمركز المالي المعدل وقائمة الدخل المعدل عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

أولاً الانتاج :-

حققت الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ انتاجاً قيمته ٧٨٢.٨ مليون جنيه مقارناً بمبلغ ٦١٤.٣ مليون في العام الماضي بزيادة قدرها ١٦٨.٥ مليون جنيه وبانخفاض عن المستهدف ٧٦٧.٢٠ مليون بنسبة ٥٠.٥% مع العلم أن المستهدف هذا العام كان على أساس دمج شركة النيل العامة للإنشاء والرصف في شركة النيل العامة للطرق الصحراوية طبقاً لقرار الجمعية العمومية رقم ٤٢ بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢٠ .

وفيما يلي بيان يوضح تطور الانتاج خلال السنوات الخمس الاخيرة

مقارنه لسنة الاساس ٢٠١٧/٢٠١٨

" القيمة بالمليون جنيه "

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
الانتاج	٦١٥.٧	٢٧٥	٢٨٦.٨	٦١٤.٣	٧٨٢.٨
النسبة لسنة الاساس	%١٠٠	%٤٥	%٤٧	%٩٩.٨	%١٢٧.١



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

وقد تمثل انتاج الشركة فى الانشطة التالية

٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		النشاط
النسبة	القيمة بالجنيه	النسبة	القيمة بالجنيه	
%٨٦.٢	٦٧٥١٢٠٠٦٦.٩٣	%٩٣.٥	٥٧٤٢٥٥٩٤٩.٢٤	الطرق
%٤.٥	٣٥٣١٦٩١١.٢٠	%٤.٧	٢٩٠٧٩٠٧٥.٦٠	سكك حديد
%٨.٧	٦٨٣٠٢٤٩٤.٩٩	-	-	كبارى
%٠.٦	٤١٠٦٩٨٤.٥٧	%١.٨	١٠٩٣٤٢٧٠.٥١	عمليات اخرى
		-	-	جهاز مشروعات التعمير
%١٠٠	٧٨٢٨٤٦٤٥٧.٦٩	%١٠٠	٦١٤٢٦٩٢٩٥.٣٥	الاجمالى

ثانياً عناصر المركز المالى :-

يتلخص التطور فى عناصر المركز المالى فيما يلى :-

١- الاصول الثابته :-

بلغت تكلفة الاصول فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغاً وقدره ٢٢٤ مليون جنيه مقابل ٢٢٥.٣٠

مليون جنيه بنقص قدره ١.٣ مليون جنيه .



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

٢- مشروعات تحت التنفيذ :-

بلغت ارصدة مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٨ ألف جنيه .

٣- المخزون :-

بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٦٣.٨ مليون جنيه مقابل ٣١.٣ مليون بزيادة قدرها ٣٢.٥ مليون جنيه يرجع ذلك لوجود أعمال تحت التنفيذ بنحو ٢٩.٦ مليون جنيه لعمليات لم يتم التعاقد عليها حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وفيما يلي بيان يوضح أرصدة المخزون بجميع عناصره

في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقارنة بالعام الماضي

" القيمة بالالف جنيه "

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	البيان
١٠٦١٣	٨٣٨٣	الخامات
١٨١٤	١٩٦٨	الوقود و الزيوت
١٠١٣٨	١١٠٢٣	قطع الغيار و المهمات
٣	٣	مواد التعبئة و التغليف
٣١	٢٥	المخلفات
-	-	مواد و قطع غيار تحت التكوين
١١٥٦٥	٩٨٢٨	انتاج غير التام (السن بانواعه)
٢٩٦٢٢	-	اعمال تحت التنفيذ (عمليات لم يتم التعاقد عليها)
-	-	الاعتمادات المستندية
٦٧	٩٧	مخزون لدى الغير (بضائع بالطريق)
٦٣٨٥٣	٣١٣٢٧	الاجمالي



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

٤- عملاء اوراق قبض وحسابات مدينة :-

بلغت ارصده العملاء واوراق القبض والحسابات المدينة قبل خصم المخصص في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغاً وقدره ٤٩٩.١ مليون جنيه مقابل ٥٦٤.٦ مليون جنيه بنقص قدره ٦٥.٥ مليون جنيه .

وفيما يلي بيان أرصدة العملاء واوراق القبض والحسابات المدينة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقارنة بالعام الماضي

" القيمة بالالف جنيه "

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	البيان
٨٦٩٦٣	٢٨٥٩٧١	العملاء (جهات الاسناد)
٤٠٠٧٢	٣٣٣٢٨	الموردون
-	-	أ . قبض
٣٧٢٠٩٩	٢٤٥٣٠٦	الحسابات المدينة
-	-	استثمارات في اوراق مالية
٤٩٩١٣٤	٥٦٤٦٠٥	الاجمالي



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

٥- النقدية بالبنوك و الصندوق والودائع :-

• بلغ الرصيد الدفترى للسحب على المكشوف ٢٠.٧ مليون جنيه مقابل ١١٠.٢٠ مليون جنيه في العام الماضي بنقص قدره ٨٩.٥ مليون جنيه نتيجة إقفال مديونية بنك الإستثمار العربي ويقابله نقدية بالبنوك والصندوق بمبلغ ٢٢.٩ مليون جنيه .

و فيما يلي بيان بالنقدية بالبنوك والصندوق والبنوك الدائنه في ٢٠٢٢/٦/٣٠

" القيمة بالالف جنيه "

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	بيان
		<u>نقدية بالبنوك و الصندوق د / ١٩</u>
١٦٠٦٧	١٥٨٢٢	(١) ودايع بالبنوك
١١٧٧	٧١٢	(٢) غطاء خطابات ضمان
٥٧١٤	٢٨١٥	(٣) حسابات جارية بالبنوك
٢٢٩٥٨	١٩٣٤٩	مجموع النقدية بالبنوك و الصندوق
		<u>بنوك دائنه د / ٢٧</u>
٢٠٧٠٥	١١٠١٥٥	سحب على المكشوف



٦- رأس المال :-

- بلغ رأس المال فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (٨١.٣ مليون جنيه) دون اى تغيير عن العام السابق .

٧- الاحتياطات و المخصصات :-

بلغت قيمة الاحتياطات و المخصصات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٦٠.٩ مليون جنيه مقابل ٢٨٨.٥ مليون جنيه بنقص قدره ٢٧.٦ مليون .

وفيما يلى بيان بتطور ارصدة الاحتياطات و المخصصات خلال السنتين الاخيرتين

* القيمة بالالف جنيه *

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
الاحتياطات	١٦٨٠٧	١٦٨٠٧
المخصصات	٢٧٢٤٣٦	٢٤٤١٣٥
الاجمالى	٢٨٩٢٤٣	٢٦٠٩٤٢

٨- موردون وأوراق دفع وحسابات دائنه :-

بلغت ارصدة الموردون وأوراق دفع وحسابات دائنة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغا وقدره ١.١٩٠ مليار جنيه مقابل ٩١٠ مليون جنيه فى العام الماضى بزياده قدرها ٢٨٠ مليون جنيه .



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

وفيما يلي بيان بتطور أرصده الحسابات خلال العامين السابقين

القيمة بالالف جنيه

البيان	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
موردون (قطع غيار - مهمات - خامات - مقاولي باطن)	٢٢٧٥٨٨	٣٤٠٦٥٣
أوراق دفع	٣٧٣١٢	٣٨٩١٧
حسابات دائنة	٦٤٥٤١٢	٨١٠٩٠١
الاجمالي	٩١٠٣١٢	١١٩٠٤٧١

ثالثاً حسابات النتيجة :-

١. خامات ومواد ووقود وقطع غيار :-

بلغت قيمة الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ١٢٩.٩ مليون جنيه مقابل ١٤٣.٧ مليون جنيه بنقص قدره ١٣.٨ مليون جنيه

والبيان يوضح تطور علاقة الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار

خلال السنوات الخمس الماضية

" القيمة بالالف جنيه "

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
الانتاج	٦١٥٧١١	٢٧٤٩٠.٨	٢٨٦٨٤٨	٦١٤٢٦٩	٧٨٢٨٤٦
خامات ومواد ووقود وقطع غيار	٢٠٨٩٦.٩	٥٢٨٤٩	٨٠١٥٢	١٤٣٦١١	١٢٩٩٨٢
نسبة الخامات و المواد و الوقود و قطع الغيار للانتاج	%٣٤	%١٩.٢	%٢٧.٩	%٢٣.٤	%١٦.٦



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

٢- الاجور:-

بلغت قيمة الاجور عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغاً وقدره ٩٤.٥ مليون جنيه مقابل ٨٩.٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥.١ مليون جنيه يرجع ذلك للزيادات الحتمية في الاجور.

وفيما يلي بيان يوضح تطور الاجور مقارنة بتطور الانتاج
خلال السنوات الخمس الماضية

" القيمة بالالف جنيه "

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
الانتاج	٦١٥٧١١	٢٧٤٩٠٨	٢٨٦٨٤٨	٦١٤٢٦٩	٧٨٢٨٤٦
الاجور	٦٢٢١٢	٧١٤٠٤	٨١٦٧٩	٨٩٤٥٤	٩٢٤٧٥
نسبة الاجور/ الانتاج	%١٠	%٢٦	%٢٨.٥	%١٤.٦	%١١.٨
انتاجية الجنيه / أجر	٩.٩	٣.٨	٣.٥	٦.٩	٨

٣- حساب المصروفات :

بلغت قيمة المصروفات عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ وقدره ٦٦٩.٧ مليون جنيه مقابل ٤٧٦.٤٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٩٣.٣ مليون جنيه .



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

وفيما يلي بيان مقارنة لعناصر المصروفات
خلال العامين السابقين

" القيمة بالالف جنيه "

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
خدمات مشتراه	٤١٤٨٩٩	٦٣١٧٧٧
الاهلاك	٧٣٠٩	٧٤٠٤
الفوائد	١٢٦٦٧	٦٠٣٨
ايجارات العقارات	٦١٥٦	٢٨٧٣
ضرائب عقارية	١٦	٦١
ضرائب غير مباشرة	٣٥٣٩٠	٢١٥٤٠
الاجمالي	٤٧٦٤٣٧	٦٦٩٦٩٣

٤- الاعباء والخسائر :

بلغت الاعباء والخسائر عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ
وقدره ١٥ مليون جنيه مقابل ٢٧.٨ مليون جنيه في العام الماضي بنقص قدره ١٢.٨
مليون جنيه .



شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

وفيما يلي بيان بتطور عناصر الاعباء والخسائر خلال السنتين الاخيرتين

" القيمة بالالف جنيه "

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
مخصصات بخلاف الاهلاك	٦١٤٢	٣٨٢١
ديون معدومة	-	-
خسائر بيع خامات ومواد ق.غ	-	-
تعويضات و غرامات	٢١٥٦٢	١١١٨٢
تبرعات	-	-
خسائر فروق عمله	-	-
مصرفات سنوات سابقة	-	-
خسائر راسمالية	-	-
خسائر غير عادية	١٠٢	٧٧
ضرائب الدخل	-	-
الاجمالي	٢٧٨٠٦	١٥٠٨٠

٥ - نتيجة العام :-

حققت الشركة خسائر عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ وقدره ٨٥٤٦٩٦٦٩.٠٤ جنيه متقابل خسائر ١١٦٥٦٨٥٤٢.٠٨ فى العام الماضى بالإضافة إلى خسائر مرحله بذو ٦٥٧٨٤٤٤٨٧.٨٧ جنيه .

شركة النيل العامة للطرق الصحراوية



لذا الامر معروض على مجلس الادارة للنظر فى قائمة المركز المالى المعدل وقائمة الدخل المعدله وذلك للعرض على الجمعية العامة للشركة للتفضل بالموافقة على الاتى :

١- التصديق على قائمة المركز المالى المعدل للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقائمة الدخل المعدله من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

٢- الموافقة على ما ورد بتقرير مجلس الادارة .

و الله ولى التوفيق،،،،،

العضو المنتدب التنفيذي

مهندس / حلي عبد الرحمن زيدان

رئيس قطاع الشئون المالية

اب / ايمان مجدي عبد المنعم

الإدارة العامة للعلاج
الاجتماعي

٢٠٢٢/١/٤

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الطرق والكباري

إدارة مراقبة حسابات الطرق والكباري
صادر رقم: ٤
بتاريخ: ٢٠٢٢/١/٤
مرفقات:

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة
شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرسل لسيادتكم رفق هذا الكتاب تقرير مراقب الحسابات على القوائم
المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

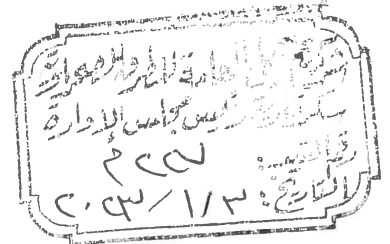
رجاء التكرم بالتنبيه بالدراسة وإتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
عادل عبد الفتاح سيد زهران
(محاسب / عادل عبد الفتاح سيد زهران)

العظيم المامي

تحريراً في: ٢٠٢٢/١/٤



تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

السادة / أعضاء الجمعية العامة لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية :-
تقرير عن القوائم المالية :-

راجعنا القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية " شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته " والمتمثلة في قائمه المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهر إجمالي الأصول بها نحو ٥٨٦,٦٠٩ مليون جنيه وقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت صافي خسارة بنحو ٨٥,٤٧٠ مليون جنيه (متضمنه أرباح رأسمالية نحو ٢,١٤٤ مليون جنيه) وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وقائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية .

وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة .

مسئولية مراقب الحسابات :-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة أو مؤثرة . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة والمؤثرة في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر

يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة .

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على تلك القوائم المالية .

أساس الرأي المتحفظ :-

- استمرار قيام الشركة بالاكتفاء برسم كروكي لكافة مواقع أراضي الشركة دون الرفع المساحي لها الأمر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحة المساحات الظاهرة لها دفترياً .
نكرر التوصية بضرورة إجراء جرد فعلي (رفع مساحي) لتلك الأراضي للتحقق من المساحات الفعلية لها .

- سبق وإن قامت الشركة بعمل عمرة للبلدوزر ماركة كاتربلر رقم ٥٥ في ٢٠١٨/١/٢٨ حيث تم تغيير محرك كامل بتكلفة نحو ٧٠٠ ألف جنيه ، هذا ومنذ تاريخ تغيير المحرك وحتى تاريخ خروجه في ٢٠٢٠/١/١١ - تاريخ إرساله للتوكيل للإصلاح مرة أخرى - لم يعمل البلدوزر سوى ٤٦٥ ساعة فقط .

- وفي ٢٠٢١/٩/١٢ - أي بعد نحو سنة وثمانية أشهر من خروج المعدة - قامت الشركة بشراء قطع غيار لإصلاح البلدوزر من شركة مانتراك بنحو ١,٣٧ مليون جنيه (بخلاف مصنعية الإصلاح) والتي حددها التوكيل فيما بعد في ٢٠٢٢/٨/٢٨ بنحو ٩٨٠ ألف جنيه وتمت موافقة الشركة علي الإصلاح ، مما يعني تحمل الشركة لنحو ٣ مليون جنيه بخلاف مصنعية المقايسة الأصلية دون عائد ، حيث توقف البلدوزر لأكثر من ثلاث سنوات ودون دراسة الجدوى الاقتصادية لعملية الإصلاح أو شراء بلدوزر جديد .

مما يعد إهداراً للمال العام يوجب التحقيق .

- قيام الشركة بتقييم مخزون الإنتاج غير التام بسعر التكلفة دون مراعاة الفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون والتي أشارت إلى قياس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية (أو الإسترادابية) أيهما أقل .

هذا فضلاً عما اعتادته الشركة بإثبات الأرصدة الدفترية للسنة في تاريخ إعداد القوائم المالية دون إجراء جرد فعلي له .

نكرر التوصية بضرورة قيام الشركة بالجرد الفعلي لكافة الخامات للتحقق من الرصيد الظاهر لها في تاريخ إعداد القوائم المالية ، فضلاً عن ضرورة الالتزام بالفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .

- ظهر رصيد ح/ العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨٦,٩٣٦ مليون جنيه قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٢٣,٣٣٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي :-

• لم تجري الشركة مطابقات مع العملاء ولم ترسل مصادقات لهم خاصة كبار العملاء مثل الهيئة العامة للطرق والكباري والبالغ مديونياتها نحو ٣٧,٩٤٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٤٣,٦% من أرصدة العملاء وهيئة السكة الحديد البالغ مديونياتها نحو ٢٩,٨٨٢ مليون جنيه بنسبة نحو ٣٤,٤% من أرصدة العملاء ، خاصة في ظل وجود أرصدة مدينة متوقفة في ح/ العملاء بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٤,٧٦٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٢% من رصيد العملاء .

- تضمن الحساب نحو ٤٩ مليون جنيه قيمة فروق أسعار وتعويضات مقابل نحو ٢٤٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنقص قدرة نحو ١٩٩ مليون جنيه ويرجع ذلك لما يلي :-

• في ٢٠٢١/١٠/٦ تم رفض الطعن المقدم من الشركة برقم ٨٢١٢٤ لسنة ٦٤ ق إدارية عليا والخاص بمطالبة الشركة للهيئة العامة للطرق والكباري (عمليات الطرق والكباري) بنحو ١٩٢ مليون جنيه فروق أسعار أدرجتها الشركة بالإيرادات خلال الأعوام من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ دون اعتمادها من الهيئة وسبق ان كونت عنها مخصص بنحو ٤٢ مليون جنيه .

وباقى الرصيد يتمثل في :-

• نحو ٢٤,٨٧ مليون جنيه بحساب الهيئة القومية لسكك حديد مصر والشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو قيمة فروق أسعار وتعويضات أقامت الشركة بشأنها دعاوي قضائية متداولة حتى تاريخه ومكون عنها مخصص بنحو ٢٣ مليون جنيه .

• نحو ٩,٨ مليون جنيه بحساب مطارات (وزارة الطيران المدني) قيمة تعويضات عن عملية / رفع كفاءة وصيانة الحقل الجوي بمطار الخارجة وذلك على الرغم من تسليم العملية نهائياً بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ .

• نحو ٣,١ مليون جنيه بحساب محليات قيمة تعويضات وفروق أسعار عن عمليتي / إنشاء
ورصف طرق بمركز الخارجة ورصف شوارع بمدينة قنا .

مما سبق يتعين إجراء المطابقات اللازمة وخاصة الهيئة العامة للطرق والكباري والتي أظهرت
فروق قبل التعديلات بلغت نحو ٢٠٧ مليون جنيه بخطاب الإدارة للشركة القابضة رقم ٣٢٩ في
٢٠٢٢/١١/١٣ ومتابعة ما انتهت إليه الدعاوي القضائية المرفوعة بشأن بعضها وإجراء ما يلزم
من تسويات في ضوء ذلك مع عدم إدراج أية فروق أسعار أو تعويضات إلا بموجب اعتماد من
جهات الإسناد .

- بلغت الأرصدة المدينة لدى الشركة القابضة والشركات الشقيقة في ٢٠٢٢/٦/٣٠
نحو ٢٦٣,٣٧٩ مليون جنيه منها :-

• نحو ٢٥٤,٥٠٤ مليون جنيه لدى الشركة القابضة .

• نحو ٨,٨٧٥ مليون جنيه لدى الشركات الشقيقة .

هذا ولم يتم إجراء مطابقة مع كل من الشركة القابضة والشركات الشقيقة على أرصدها الظاهرة في
٢٠٢٢/٦/٣٠ مما لم يتمكن معه من التحقق من صحة الرصيد وما يترتب على ذلك من آثار .

يتعين إجراء المطابقة مع كل من الشركة القابضة والشركات الشقيقة تحقيقاً لصحة الأرصدة في
تاريخ المركز المالي وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما قد تسفر عنه المطابقات من فروق
ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٢,٨٣٢ مليون جنيه قبل خصم المخصص
البالغ نحو ٥,٢٣٩ مليون جنيه معظمها طرف الهيئة العامة للطرق والكباري وهيئة السكك الحديدية
ولم يتم المصادقة عليها لعدم التمكن من إجراء المطابقة مع كلا الهيئتين .
يتعين إجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية في
٢٠٢٢/٦/٣٠ .

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استرداد قيمة بعض خطابات الضمان للعمليات
المنتهية والمسلمة ابتدائياً ونهائياً منذ سنوات والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٠ مليون جنيه .
يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاسترداد قيمة تلك الخطابات والعمل على إنهاء كافة العقبات
لوقف تحمل المزيد من المصروفات والعمولات الخاصة بتجديدها مع بحث أسباب عدم تسليم بعض
العمليات نهائياً وما يترتب على ذلك من آثار نحو تحمل الشركة أعباء تجديد تلك الخطابات .

- عدم كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات المختلفة (بخلاف مخصص الإهلاك) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغة نحو ٦١,٣٢٥ مليون جنيه على النحو الآتي :-
 - بلغ رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نحو ٤٠,٧٤٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٤% من الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٧٥,٤٤٦ مليون جنيه .
 - بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٥,٥ مليون جنيه ، ولم تشمل دراسة الشركة للمخصص المكون الدعاوى القضائية الأخرى ، وهذه الدعاوى منها ما هو محدد التعويضات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٣,٢ مليون جنيه والبعض الآخر لم يحدد قيمة التعويضات .
 - تضمن حساب المخصصات الأخرى نحو ٤,٥ مليون جنيه كمخصص عمليات مكون بنسبة نحو ٤,٣% من إجمالي خسائر العمليات خلال العام المالي الحالي والبالغة نحو ١٠٤ مليون جنيه .
- بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٠,٧٠٥ مليون جنيه تحملت عنه الشركة فوائد مدينة نحو ٦,٠٣٨ مليون جنيه خلال العام المالي مما يشير إلى استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة وتعثرها المالي وعدم قدرتها على تدبير احتياجاتها .
- تضمنت تكلفة المبيعات الظاهرة بثائمة الدخل نحو ١٠,٠٠٣ مليون جنيه مصروفات تحملتها الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن مواقع وكسارات وخلطات متوقفة عن العمل ولم يتحقق عنها أي إيراد وهو ما يخالف مفهوم التكلفة حيث لم يتحقق عنها أي عائد . يتعين تحقيق الأمر بشأن ذلك مع استبعاد تلك المصروفات من تكلفة المبيعات وتحميلها على حساب الأعباء والخسائر .

الراي المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما جاء بعالية بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في هذا التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد تبين ما يلي :-

- بلغت الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٢٤ مليون جنيه وبصافي قيمة دفترية نحو ٤١ مليون جنيه بعد استبعاد مجمع الإهلاك بنحو ١٨٣ مليون جنيه والذي يعادل نحو ٨٥% من

التكلفة الدفترية للأصول القابلة للإهلاك الأمر الذي يشير إلى تقادمها وما يترتب على ذلك من آثار
هذا وقد تبين ما يلي :-

- تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت إشرافنا الاختباري وتم إبلاغ الشركة بملاحظاتنا على الجرد في حينه .
- مازال حساب الأراضي يتضمن مبلغ نحو ١٠٥ ألف جنيه المسدد لجهاز حماية أملاك الدولة بمحافظة الإسكندرية منذ فبراير ١٩٨٨ مقابل حيازتها لمساحة ١٦٩٥٢ ألف م٢ منذ عام ١٩٧٠ بمنطقة مرغم ، هذا وقد وردت مطالبة من جهاز حماية أملاك الدولة بنحو ٣٣,١٨ مليون جنيه مقابل حق انتفاع منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٢٠ بعد خصم مبلغ ١٠٥ ألف جنيه المسدد من قبل الشركة ، وقد قامت الشركة بالطعن على المطالبة أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية تحت رقم ٩٢٤٥ لسنة ٧٥ ق قضاء إداري الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٣ وتأجلت لجلسة ٢٠٢٢/١٢/١٢ والتي قضت فيها المحكمة بعدم الإختصاص واحالتها لمحكمة غرب الإسكندرية الكلية ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه يناير ٢٠٢٣ .
- ما زال لم يتم بعد الانتهاء من كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة نحو تقنين وضع يد الشركة علي قطعتي أرض شق الشعبان بمحافظة القاهرة ومرغم بالإسكندرية وبالتالي عدم الاستفادة منهما وعدم إمكانية استخراج الشهادات السلبية لهما ، بالإضافة الي عدم التمكن من الحصول علي شهادات سلبية بكافة المساحة التي تشغلها الشركة بأرض شبرا الخيمة وارض أبو زعل (المملوكة لها وكذا التي تضع يدها عليها) وعلى النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي .
- عدم قيام الشركة بدراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في ضوء التشغيل الفعلي والعوامل الأخرى وفقا للفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها الأمر الذي أدى إلى وجود أصول ثابتة مهلكة دفترياً نحو ١٣١ مليون جنيه وبنسبة نحو ٦١ % من تكلفة الأصول القابلة للإهلاك منها نحو ٨٢ مليون جنيه مازالت تعمل رغم سابق رد الشركة علي تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ انه سيتم دراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في ضوء التشغيل الفعلي وهو الامر الذي لم يتم .
- تضمن حساب الأصول الثابتة بعض الآلات والمعدات العاطلة وغير المستغلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١٢ مليون جنيه بنسبة نحو ٧١ % من إجمالي تكلفة الآلات والمعدات منها نحو ٤٩ مليون جنيه بنسبة ٤٤ % طاقات عاطلة بصورة كاملة ، الباقي نحو ٦٣ مليون جنيه طاقات عاطلة بصورة جزئية ، كما تضمن الحساب العديد من وسائل النقل والانتقال العاطلة وغير المستغلة بنحو ٢٤,٣٥ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٤ % من إجمالي التكلفة منها

نحو ١٣,٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٥,٨٥ % وسائل نقل وانتقال عاطلة بصورة كاملة والباقي نحو ١٠,٧٥ مليون جنيه طاقات عاطلة بصورة جزئية .

يتعين سرعة دراسة الحالة الفنية لهذه الأصول وتحديد إمكانية الاستفادة منها والعمل على توفير المخصصات المالية اللازمة لتوفير مستلزمات التشغيل المطلوبة وإلتزام أعمال الإصلاح حتى لا تمثل رأس مال عاطل .

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٣,٨٥ مليون جنيه مقابل نحو ٣١,٣٣ مليون جنيه العام السابق وقد تم جرده طبقاً للأصول المرعية بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت إشرافنا الاختباري .

- مازال ح/ حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات يتضمن نحو ٢٣,٦ مليون جنيه يتمثل في قيمة المبالغ المسددة لمصلحة الضرائب على المبيعات كضريبة خدمة المقاولات خلال الفترة من ١٩٩٦/٢/١ إلى ٢٠٠٢/٦/٣٠ والمقام بشأنها دعوى قضائية ضد وزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخ الفحص ، ويتصل بما سبق تضمن الحساب نحو ١٣,٤٦ مليون جنيه تحت مسمى قضية الخلطة الأسفلتية ويمثل قيمة المبالغ التي قامت الشركة بسدادها من قبل لمصلحة الضرائب كضريبة مبيعات عن أعمال الخلطة الأسفلتية وإنتاج سن ٦ خلال الفترة من ٢٠٠١/٧/١ إلى ٢٠١٣/٦/٣٠ وتري الشركة عدم أحقية مصلحة الضرائب فيها وقد أقامت بشأنها كذلك دعوى قضائية وحكم فيها بالفعل لصالح الشركة في ٢٠٢١/١/١٣ ببراءة زمتها من المبلغ المذكور ، وفي جلسة لاحقة في ٢٠٢١/٢/٢٤ تم الحكم فيها لصالح الشركة للضرائب المسددة منها عن فترات محددة قدرتها الشركة بنحو ٤,٢ مليون جنيه (أي بفرق نحو ٩,٢٦ مليون جنيه عن المبلغ المقيد كمديونية علي المصلحة) وقد طعنت الشركة علي الحكم وتم إحالة الطعن لدائرة الموضوع بجلسة ٢٠٢٣/٤/١٦ .

نكرر توصيتنا بمتابعة الدعوى المذكورة وموافقتنا بما يستجد بشأنها .

- تضمن الحساب نحو ١٠,١٥ مليون جنيه باسم / هيئة الطرق والكباري والظاهر نتيجة ما تم تحميل الحساب به مقابل إقفال حساب حسابات دائنة للمصالح والهيئات (هيئات أخرى) به ويمثل الرصيد الفرق بين المبالغ التي تقوم الهيئة بخصمها دورياً من مستحقات الشركة عن العمليات المسندة من الهيئة للشركة القابضة ومنها الشركة الصحراوية (مقابل بروتوكول الحديد والأسمنت) وبين ما يتم خصمه من مقاولي الباطن والتنفيذ الذاتي عن مسحوباتهم من الحديد والأسمنت ، وذلك على الرغم

من أن ما تم توريده من موردي الحديد والأسمنت للشركة للعمليات المختلفة وسداده عن طريق الهيئة قد تم استخدامه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ .
يتعين بحث استمرار ظهور مديونية باسم / الهيئة العامة للطرق والكباري رغم أن ما قامت الهيئة بسداده للموردين طبقاً للبروتوكول قد تم ورود مقابله حديد وأسمنت وتم خصم قيمته من مستحقات الشركة .

- استمرار الشركة في الاعتماد على تنفيذ اغلب الأعمال المسندة لها على مقاولي الباطن ، فضلاً عن استمرارها في تنفيذ الأعمال ذاتيا بالتزامن مع تنفيذ الأعمال المثيلة لها عن طريق مقاولي الباطن وكذا استمرار عدم قيام الشركة بإعداد مستخلصات تراكمية للتنفيذ الذاتي أولاً بأول مما يتنافى مع قواعد الرقابة الداخلية السليمة رغم سابق رد الشركة على تقاريرنا على القوائم المالية للأعوام السابقة بأن الشركة تلجأ الي الاعتماد على مقاولي الباطن في أعمال النقل والتوريدات لحاجة أسطول النقل بالشركة للإصلاح ورفع الكفاءة وهناك خطة موضوعه لإصلاح كافة معدات الشركة واستغلالها الاستغلال الأمثل في التنفيذ الذاتي في ضوء الأعمال المتاح تنفيذها تحت يد الشركة .
مما سبق فإننا مازلنا نوصي بالاعتماد على التنفيذ الذاتي للأعمال استغلالاً للطاقات المتاحة لدى الشركة وتعظيم عائد الأعمال واتخاذ اللازم نحو إعداد مستخلصات تراكمية لما يتم تنفيذه ذاتيا حتى يمكن الحكم على الأعمال المنفذة بمعرفة الشركة لإحكام الرقابة على تكاليفها .

- تبين قيام الشركة بحساب نسبة الاشراف المستحقة للشركة القابضة البالغة ٣% على العمليات المعاد اسنادها منها للشركة الصحراوية على قيمة أعمال كل مستخلص من مستخلصات جهات الاسناد شامل ضريبة القيمة المضافة وتحميلها على المصروفات على الرغم من ان تلك النسبة يجب حسابها على قيمة الاعمال المنفذة فقط وطبقاً للوارد بخطابات الشركة القابضة عند اسناد مثل تلك الاعمال .

- ظهر رصيد ح/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائنا بنحو ٢١٤,٧٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٦٩,٦٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ منها نحو ١١٦,٥٧ مليون جنيه باسم / مصلحة الضرائب عن ضريبة القيمة المضافة وضرائب محتجزه عند المنبع وضرائب تتحملها الوحدة ، ونحو ٨٤,٨٧ مليون جنيه باسم / هيئة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي ، ونحو ١٣,٢٨ مليون جنيه باسم / جهات وهيئات أخرى ، هذا ونشير في ذلك انه للعام الثاني على التوالي فقد أشارت الشركة في ردها بأنه جاري التفاوض مع كل من مصلحة الضرائب وهيئة

التأمينات الاجتماعية على سداد مستحقاتهما سداداً عينياً بمعرفة الشركة القابضة وهو ما لم يتم حتى الآن .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك .

- بلغت قيمة الإنتاج خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٠ نحو ٧٨٢,٨٤٦ مليون جنيه كما بلغت قيمة المصروفات نحو ٦٦٩,٦٩٣ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٥,٦ % من قيمة الإنتاج ، على الرغم من اعتماد الشركة في تنفيذ الأعمال على مقاولي الباطن حيث بلغت تكلفتهم نحو ٥٧٤,٢٠٤ مليون جنيه تمثل نسبة نحو ٧٣,٣٥ % من إنتاج الشركة ونحو ٨٥,٧٤ % من المصروفات .

يتعين بحث أسباب ذلك مع العمل على تخفيض المصروفات لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

- أظهرت قوائم التكاليف من خلال الموقف التراكمي لإيرادات ومصروفات العمليات منذ بدء تنفيذها وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحقيق عدد (٣٢) عملية لخسائر بنحو ٢٣٦ مليون جنيه منها عدد (٧) عمليات تم تخفيفها هذا العام بإجمالي خسائر نحو ٣٦ مليون جنيه .

كما أظهرت قوائم التكاليف الخاصة بتقييم العمليات (إيرادات ومصروفات) من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحقيق عدد (٢٢) عملية لخسائر بنحو ١٠٤ مليون جنيه منها عدد (١٧) عملية حققت خسائر بعد تحميلها بالتكاليف المباشرة فقط بنحو ٥١ مليون جنيه .

يتعين تحقيق أسباب ومسئولية تحقيق مثل تلك العمليات لخسائر، واتخاذ الإجراءات الحاسمة للحد من تلك الخسائر التي تحملتها الشركة عن هذه العمليات مع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لديها في زيادة نسب التنفيذ الذاتي بما يعكس أثره على التكاليف ونتائج الأعمال وإحكاماً للرقابة .

- بلغت إيرادات النشاط الجاري عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٨٢,٨٤٦ مليون جنيه ، مقابل نحو ٦١٤,٢٧ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٦٨,٥٧٦ مليون جنيه .

نظم الرقابة الداخلية ونظام التكاليف :-

- تبين ضعف نظم الرقابة الداخلية في الحفاظ على ممتلكات الشركة وفي أعمال المشتريات والمخازن وإسناد الأعمال لمقاولي الباطن وغيرها من إجراءات مزاوله النشاط .

يتعين اتخاذ اللازم نحو تدعيم هذه الأنظمة واللوائح والدورات المستندية لإحكام الرقابة على كافة عمليات الشركة .

- مازال نظام التكاليف بالشركة لا يفي بأغراض القياس والرقابة وانحراف التكاليف طبقاً لما ورد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي ، ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات اللازمة للتسعير وتخفيض النفقات

وتعظيم عائدات الشركة ، فضلاً عن عدم توفير مراكز تكلفة لكل عملية وتكاليف وأداء الخلطات والكسارات .

يتعين اتخاذ اللازم نحو تطبيق نظام تكاليف يحقق الغرض منه في مجال الرقابة والقياس واتخاذ القرارات .

- تدني إنتاج الكسارات والخلطات عن العام المالي السابق وعن المعدلات المعيارية التي وضعتها الشركة القابضة لإنتاج الكسارات والخلطات في عام ٢٠١٨ فضلاً عن توقف بعضها طوال العام على الرغم من قيام الشركة بتجديد التعاقد مع أحد المهندسين كمستشار فني لقطاع الكسارات والخلطات بالشركة منذ ٢٠٢١/٣/١ .
- يتعين بحث أسباب ذلك والإفادة، مع قصر الاستعانة بالخبراء والمستشارين التي تعود بالنفع على الشركة .

ملاحظات أخرى :-

- لم يتم إجراء مطابقة مع كل من الشركة القابضة والشركات الشقيقة على أرصدها الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مما أمّ نتمكن معه من التحقق من صحة الرصيد وما يترتب على ذلك من آثار .
- انتهت تحقيقات النيابة الإدارية فيما شاب تعاقد الشركة والهيئة القومية لسكك حديد مصر لتنفيذ الأعمال المدنية المطلوبة لتطويل وتطوير أرصفة ومحطات خط بنها / الزقازيق / بور سعيد، الزقازيق / أبو كبير إلى حفظ الأوراق إدارياً ، وذكرت كذلك ان الشركة وشأنها في إبلاغ النيابة العامة مما تعتبر هذه الواقعة جريمة جنائية وهي جريمة الإضرار بالمال العام وهو الأمر الذي لم يتم حيث اكتفت الشركة بتكليف السيد المهندس / رئيس قطاع الإنشاءات والسيدة المهندسة / رئيس قطاع الدراسات باتخاذ إجراءات لتقليل الخسائر وأغفلت إبلاغ النيابة العامة .
- نوصي بضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة حفاظاً على حقوق الشركة .

- أسفرت قائمة التدفقات النقدية عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن صافى تدفقات نقدية داخلية من النشاط الجاري بلغت نحو ٩١,٦٤٣ مليون جنيه مقابل نحو ٤,٥٣٣ مليون جنيه صافى تدفقات نقدية خارجة عن العام المالي السابق بزيادة نحو ٩٦,١٧٦ مليون جنيه وقد أثر في ذلك ما يلي :-
- بلغت المتحصلات من العملاء نحو ١٧٠,٣٢٢ مليون جنيه الأمر الذي أدى إلى ظهور رصيد العملاء بنحو ٨٦,٩٦٣ مليون جنيه بانخفاض قدرة نحو ١٩٩ مليون جنيه عن العام السابق منها

نحو ١٩٢ مليون جنيه قيمة فروق اسعار تخص الهيئة العامة للطرق والكباري تم استبعادهم من أرصدة العملاء لعدم أحقية الشركة فيهم كما سبق أن أشرنا .

- بلغت المدفوعات للموردين نحو ٨٣,٢٥١ مليون جنيه الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد الموردين إلى نحو ٣٤٠,٦٥ مليون جنيه بزيادة نحو ١١٣,٠٦ مليون جنيه عن العام السابق .
- بلغت الأجور المدفوعة نحو ٤٠ مليون جنيه يعادل نحو ٣٩,٦ % من الأجور المستحقة .

- مازال يوجد العديد والكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركة منذ سنوات وما زالت تواجهها ومن الضروري التصدي لها والعمل على حلها وتذليلها لما لذلك من تأثيرات جمة على استمرارية الشركة في ضوء المادة رقم (٣٨) فقرة ثانية من القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وكذا المادة رقم (٢٦) مكرر (١) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر، حيث أظهر الموقف المالي والوضع الاقتصادي لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية ما يلي :-

- ظهور رأس المال العامل بالسالب بنحو ٦٨٧ مليون جنيه .
 - ظهور حقوق الملكية بالسالب بنحو ٦٤٥ مليون جنيه .
 - وجود خسائر مرحلة بنحو ٦٥٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالإضافة لوجود خسائر محققة عن العام المالي المنتهي في ذات التاريخ بنحو ٨٥ مليون جنيه لتصل إجمالي الخسائر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧٤٣ مليون جنيه وهي تمثل نسبة نحو ٩١٧ % من رأس المال البالغ نحو ٨١ مليون جنيه .
 - ارتفاع نسبة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً إلى إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك لنحو ٦١% مما يشير إلى تقادم هذه الأصول ، وهو ما أدى لقيام الشركة بتأجير آلات ومعدات ووسائل نقل خلال العام بلغت نحو ١٩ مليون جنيه .
 - تحقيق إيرادات النشاط لمجمل خسارة بنحو ٣٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل مجمل خسارة نحو ٣٣ مليون جنيه في العام السابق .
 - بلغت الأجور المستحقة نحو ١٠١ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو ١٣,١ مليون جنيه مستحقات المحالين للمعاش .
 - بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٠,٧ مليون جنيه .
- هذا بالإضافة إلى ما يلي :
- عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل الجهات السيادية والجهات الدائنة الأخرى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٣٤٢ مليار جنيه سواء المقيد من هذه الالتزامات بالقوائم المالية

في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أو التي تطالب بها الجهات الدائنة المختلفة وحتى تاريخه وعلى سبيل المثال :-

- نحو ٦٣١ مليون جنيه للمقاولين والموردين وأوراق الدفع (منها نحو ٢٥١ مليون جنيه تأمينات للغير) .
- نحو ٨٤,٨٧ مليون جنيه باسم / هيئة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي .
- نحو ١١٦,٥٧ مليون جنيه لمصلحة الضرائب المصرية .
- نحو ٢٠,٧ مليون جنيه مستحقات للبنوك عن السحب على المكشوف .
- نحو ١٥٩,٥ مليون جنيه مستحقات للشركة القابضة والشركات الشقيقة .
- نحو ١١٥ مليون جنيه مستحقات لجهات دائنة أخرى .
- نحو ٢١٤ مليون جنيه دعاوى عن مطالبات وتعويضات .

هذا فضلاً عن !:

- عدم صرف مستحقات الشركة لدى الهيئة العامة للطرق والكباري وهيئة السكة الحديد والشركة القابضة والشركات الشقيقة وجهات أخرى والتي تبلغ نحو ٤٥٨ مليون جنيه .
- اضطراب الشركة لتنفيذ بعض العمليات بأسعار متدنية مقارنة بالتكلفة الحالية لها ، فضلاً عما تحملته الشركة من غرامات تأخير نتيجة عدم إنهاء تلك العمليات في المواعيد المقررة لنهاها مما أدى إلى تحقيق عدد ٢٢ عملية لخسائر بنحو ١٠٤ مليون جنيه خلال العام وكذا عدد ٣٢ عملية لخسائر مرحلة بنحو ٢٣٦ مليون جنيه وكذا تحقيق عدد ١٧ عملية لخسائر بنحو ٥١ مليون جنيه بعد تحميلها بالتكاليف المباشرة فقط .
- يتعين بحث الأمر ومراعاة ما ورد بعلانية .

- عدم التزام الشركة بتطبيق بعض معايير المحاسبة المصرية نذكر منها :-

- المعيار رقم (٣١) الخاص باضمحلال الأصول .
- المعيار رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .
- المعيار رقم (٢٤) الخاص بضريبة الدخل وذلك بشأن الضريبة المؤجلة .
- يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية .

- لم تفصح الشركة عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع أضرار التلوث بالمخالفة لقانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية وقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩ .

يتعين ضرورة تفعيل القوانين والقرارات السارية في هذا الشأن وتوفير الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع أضرار التلوث في صورة تقارير ومعلومات ملحقة بالقوائم المالية من خلال إعداد سجلات ممسوكة بالشركة لهذا الغرض .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، لا تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ويحتاج إلي تطوير البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في : ٢٠٢٣ / ١ / ١

مراقب الحسابات
فاطمة محي الدين أحمد
(محاسبه / فاطمه محي الدين أحمد)

نواب أول مدير الإدارة

وكيل وزارة
محمد رجب محمد
(محاسب / محمد رجب محمد)

وكيل وزارة
محمد رجب محمد / ٤
(محاسبه / سهير أيوب يوسف فراج)

وكيل وزارة
محمد رجب محمد / ٤
(محاسب / عماد على محمود)

الرد على تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

الرد	الملاحظة
	<p>راجعنا القوائم المالية لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية " شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته " والمتمثلة في قائمه المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهر إجمالي الأصول بها نحو ٥٨٦.٦٠٩ مليون جنيه وقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت صافي خسارة بنحو ٨٥.٤٧٠ مليون جنيه (متضمنه أرباح رأسمالية نحو ٢.١٤٤ مليون جنيه) وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وقائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .</p>
	<p>• <u>مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-</u> هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية .</p>

الرد	الملاحظة
	<p>وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة</p>
	<p><u>مسئولية مراقب الحسابات :-</u></p> <p>تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة أو مؤثرة .</p> <p>وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة والمؤثرة في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة لظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة .</p>

الرد	الملاحظة
	<p>وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .</p> <p>وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على تلك القوائم المالية .</p>
<p>❖ يرجع ذلك لعدم وجود مهندس مساحه بالشركة وقت الجرد وسيتم مراعاة وجود مساح ضمن لجنة جرد الأراضي في الجرد السنوي .</p>	<p><u>أساس الرأي المتحفظ :-</u></p> <p>- استمرار قيام الشركة بالاكتفاء برسم كروكي لكافة مواقع أراضي الشركة دون الرفع المساحي لها الأمر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحة المساحات الظاهرة لها دفترياً .</p> <p>نكرر التوصية بضرورة إجراء جرد فعلى (رفع مساحي) لتلك الأراضي للتحقق من المساحات الفعلية لها .</p>
	<p>- سبق وان قامت الشركة بعمل عمرة للبلدوزر ماركة كاتريلر رقم ٥٥ في ٢٨/١/٢٠١٨ حيث تم تغيير محرك كامل بتكلفة نحو ٧٠٠ ألف جنيه ، هذا ومنذ تاريخ تغيير المحرك وحتى تاريخ خروجه في ١١/١/٢٠٢٠ - تاريخ إرساله للتوكيل للإصلاح مرة اخري - لم يعمل البلدوزر سوى ٤٦٥ ساعة فقط .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ تم إحالة الموضوع للشئون القانونية مرفق رقم (١) .</p>	<p>وفي ٢٠٢١/٩/١٢ - أي بعد نحو سنة وثمانية أشهر من خروج المعدة - قامت الشركة بشراء قطع غيار لإصلاح البلدوزر من شركة مانتراك بنحو ١.٣٧ مليون جنيه (بخلاف مصنعية الإصلاح) والتي حددها التوكيل فيما بعد في ٢٠٢٢/٨/٢٨ بنحو ٩٨٠ ألف جنيه وتمت موافقة الشركة على الإصلاح ، مما يعني تحمل الشركة لنحو ٣ مليون جنيه بخلاف مصنعية المقايسة الأصلية دون عائد ، حيث توقف البلدوزر لأكثر من ثلاث سنوات ودون دراسة الجدوى الاقتصادية لعملية الإصلاح أو شراء بلدوزر جديد .</p> <p>مما يعد إهداراً للمال العام يوجب التحقيق .</p>
<p>❖ تم تقييم السن بسعر البيع بالكسارات التي تم البيع منها أما الكسارات الأخرى فتم تقييم السن بالتكلفه لعدم وجود سعر بيع .</p> <p>❖ أما بالنسبه للجرد الفعلي فإنه نظرا لضعف الإمكانيات الماديه والبشرية من فنيين متخصصين لدى الشركة لإجراء الجرد الفعلي فتقوم الشركة بأخذ الأرصدة الدفترية لهذه الأصناف وستسعى الشركة جاهدة لمحاولة توفير الإمكانيات اللازمه مستقبلا لعمل الجرد الفعلي اللازم .</p>	<p>- قيام الشركة بتقييم مخزون الإنتاج غير التام بسعر التكلفة دون مراعاة الفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون والتي أشارت إلى قياس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية (أو الإسترادبية) أيهما أقل .</p> <p>هذا فضلاً عما اعتادته الشركة بإثبات الأرصدة الدفترية للسن في تاريخ إعداد القوائم المالية دون اجراء جرد فعلي له .</p> <p>نكرر التوصية بضرورة قيام الشركة بالجرد الفعلي لكافة الخامات للتحقق من الرصيد الظاهر لها في تاريخ إعداد القوائم المالية ، فضلاً عن ضرورة الالتزام بالفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ يصعب إجراء مطابقات مع جهات الإسناد لوجود بعض المستخلصات وفروق أسعار بالمناطق لم تظهر بدفاتر الهيئة .</p>	<p>- ظهر رصيد د / العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨٦.٩٣٦ مليون جنيه قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٢٣.٣٣٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي</p> <ul style="list-style-type: none"> • لم تجري الشركة مطابقات مع العملاء ولم ترسل مصادقات لهم خاصة كبار العملاء مثل الهيئة العامة للطرق والكباري والبالغ مديونياتها نحو ٣٧.٩٤٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٤٣.٦% من أرصدة العملاء وهيئة السكة الحديد البالغ مديونياتها نحو ٢٩.٨٨٢ مليون جنيه بنسبة نحو ٣٤.٤% من أرصدة العملاء ، خاصة في ظل وجود أرصدة مدينة متوقفة في د/ العملاء بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٤.٧٦٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٢% من رصيد العملاء .
	<p>- تضمن الحساب نحو ٤٩ مليون جنيه قيمة فروق أسعار وتعويضات مقابل نحو ٢٤٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنقص قدرة نحو ١٩٩ مليون جنيه ويرجع ذلك لما يلي :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • في ٢٠٢١/١٠/٦ تم رفض الطعن المقدم من الشركة برقم ٨٢١٢٤ لسنة ٦٤ ق إدارية عليا والخاص بمطالبة الشركة للهيئة العامة للطرق والكباري (عمليات الطرق والكباري) بنحو ١٩٢ مليون جنيه فروق أسعار أدرجتها الشركة بالإيرادات خلال الأعوام من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ دون اعتمادها من الهيئة وسبق ان كونت عنها مخصص بنحو ٤٢ مليون جنيه .

الرد	الملاحظة
<p>❖ الدعوي مازالت متدواله أمام القضاء ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .</p> <p>❖ في إنتظار إعتقاد مجلس إدارة الشركة المصرية للمطارات للصراف .</p> <p>❖ جاري إعادة مطالبة جهات الإسناد لصراف تلك المبالغ .</p>	<p>وباقى الرصيد يتمثل في :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • نحو ٢٤.٨٧ مليون جنيه بحساب الهيئة القومية لسكك حديد مصر والشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو قيمة فروق أسعار وتعويضات أقامت الشركة بشأنها دعاوي قضائية متداولة حتى تاريخه ومكون عنها مخصص بنحو ٢٣ مليون جنيه . • نحو ٩.٨ مليون جنيه بحساب مطارات (وزارة الطيران المدني) قيمة تعويضات عن عملية / رفع كفاءة وصيانة الحقل الجوي بمطار الخارجة وذلك على الرغم من تسليم العملية نهائيا بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ . • نحو ٣.١ مليون جنيه بحساب محليات قيمة تعويضات وفروق أسعار عن عمليتي / إنشاء وصراف طرق بمركز الخارجة وصراف شوارع بمدينة قنا . <p>مما سبق يتعين اجراء المطابقات اللازمة وخاصة الهيئة العامة للطرق والكباري والتي أظهرت فروق قبل التعديلات بلغت نحو ٢٠٧ مليون جنيه بخطاب الإدارة للشركة القابضة رقم ٣٢٩ في ٢٠٢٢/١١/١٣ ومتابعة ما انتهت إليه الدعاوي القضائية المرفوعة بشأن بعضها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع عدم إدراج أية فروق أسعار أو تعويضات إلا بموجب اعتماد من جهات الإسناد .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ تم الإنتهاء من المطابقات مع الشركة القابضة وشركة النيل العامه للطرق والكباري وما أسفرت عنه المطابقات سيتم إتخاذ اللازم بشأنه فى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .</p>	<p>- بلغت الأرصدة اتمدنية لدى الشركة القابضة والشركات الشقيقة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٦٣.٣٧٩ مليون جنيه منها :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • نحو ٢٥٤.٥٠٤ مليون جنيه لدى الشركة القابضة . • نحو ٨.٨٧٥ مليون جنيه لدى الشركات الشقيقة . <p>هذا ولم يتم إجراء مطابقة مع كل من الشركة القابضة والشركات الشقيقة على أرصدها الظاهرة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة الرصيد وما يترتب على ذلك من آثار .</p> <p>يتعين إجراء المطابقة مع كل من الشركة القابضة والشركات الشقيقة تحقيقا لصحة الأرصدة فى تاريخ المركز المالي وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ما قد تسفر عنه المطابقات من فروق ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .</p>
<p>❖ جاري دراسة إمكانية إجراء مطابقات مع جهات الإسناد .</p>	<p>- ظهر رصيد حسابات مدينة أخري فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٢.٨٣٢ مليون جنيه قبل خصم المخصص البالغ نحو ٥.٢٣٩ مليون جنيه معظمها طرف الهيئة العامة للطرق والكباري وهيئة السكك الحديدية ولم يتم المصادقة عليها لعدم التمكن من إجراء المطابقة مع كلا الهيئتين .</p> <p>يتعين إجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ يرجع ذلك لوجود خصومات ومحاضر تقييم واجبة الخصم على تلك العمليات سيتم خصمها تباعا من مستحقاتنا لدى جهة الإسناد ورد خطابات الضمان .</p>	<p>- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استرداد قيمة بعض خطابات الضمان للعمليات المنتهية والمسلمة ابتدائيا ونهائيا منذ سنوات والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٠ مليون جنيه .</p> <p>يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاسترداد قيمة تلك الخطابات والعمل على إنهاء كافة العقبات لوقف تحمل المزيد من المصروفات والعمولات الخاصة بتجديدها مع بحث أسباب عدم تسليم بعض العمليات نهائيا وما يترتب على ذلك من آثار نحو تحمل الشركة أعباء تجديد تلك الخطابات .</p>
	<p>- عدم كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات المختلفة (بخلاف مخصص الإهلاك) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغة نحو ٦١.٣٢٥ مليون جنيه على النحو الآتي :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • بلغ رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نحو ٤٠.٧٤٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٤% من الأرصدة المدينة المتوقعة البالغة نحو ٧٥.٤٤٦ مليون جنيه .

الرد	الملاحظة
<p>❖ المخصصات المكونه كافيه من وجهة نظر الشركة .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٥.٥ مليون جنيه ، ولم تشمل دراسة الشركة للمخصص المكون الدعاوى القضائية الأخرى ، وهذه الدعاوى منها ما هو محدد التعويضات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٣.٢ مليون جنيه والبعض الآخر لم يحدد قيمة التعويضات • تضمن حساب المخصصات الأخرى نحو ٤.٥ مليون جنيه كمخصص عمليات مكون بنسبة نحو ٤.٣ % من إجمالي خسائر العمليات خلال العام المالي الحالي والبالغة نحو ١٠٤ مليون جنيه .
<p>❖ يرجع ذلك لضعف السيولة المالية وجاري دراسة جدولة تلك المديونية مع البنك .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٠.٧٠٥ مليون جنيه تحملت عنه الشركة فوائد مدينة نحو ٦.٠٣٨ مليون جنيه خلال العام المالي مما يشير إلى استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة وتعثرها المالي وعدم قدرتها على تدبير احتياجاتها .
	<p>- تضمنت تكلفة المبيعات الظاهرة بقائمة الدخل نحو ١٠.٠٣ مليون جنيه مصروفات تحملتها الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن مواقع وكسارات واخلطات متوقفة عن العمل ولم يتحقق عنها أي إيراد وهو ما يخالف مفهوم التكلفة حيث لم يتحقق عنها أي عائد .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ التكاليف. المشار إليها هي تكلفة الأجور والحراسات بتلك المواقع وجاري دراسة نقل وإستغلال الكسارات والخلاطات في ضوء العمليات المتاحة .</p>	<p>يتعين تحقيق الأمر بشأن ذلك مع استبعاد تلك المصروفات من تكلفة المبيعات وتحميلها على حساب الأعباء والخسائر .</p>
	<p><u>الرأي المتحفظ :-</u></p> <p>وفيما عدا تأثير ما جاء بعالية بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في هذا التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية . مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد تبين ما يلي :-</p> <p>- بلغت الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٢٤ مليون جنيه ويصافي قيمة دفترية نحو ٤١ مليون جنيه بعد استبعاد مجمع الإهلاك بنحو ١٨٣ مليون جنيه والذي يعادل نحو ٨٥ % من التكلفة الدفترية للأصول القابلة للإهلاك الأمر الذي يشير إلى تقادمها وما يترتب على ذلك من آثار هذا وقد تبين ما يلي :-</p> <p>• تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت إشرافنا الاختباري وتم إبلاغ الشركة بملاحظاتنا على الجرد في حينه .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ جاري متابعة الدعوى لحين تحديد جلسة وإستكمال الإجراءات بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .</p>	<p>• مازال حساب الأراضي يتضمن مبلغ نحو ١٠٥ ألف جنيه المسدد لجهاز حماية أملاك الدولة بمحافظة الإسكندرية منذ فبراير ١٩٨٨ مقابل حيازتها لمساحة ١٦٩٥٢ ألف م^٢ منذ عام ١٩٧٠ بمنطقة مرغم ، هذا وقد وردت مطالبة من جهاز حماية أملاك الدولة بنحو ٣٣.١٨ مليون جنيه مقابل حق انتفاع منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٢٠ بعد خصم مبلغ ١٠٥ ألف جنيه المسدد من قبل الشركة ، وقد قامت الشركة بالطعن على المطالبة أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية تحت رقم ٩٢٤٥ لسنة ٧٥ ق قضاء إداري الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٣ وتأجلت لجلسة ٢٠٢٢/١٢/١٢ والتي قضت فيها المحكمة بعدم الإختصاص واحالتها لمحكمة غرب الإسكندرية الكلية ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه يناير ٢٠٢٣ .</p>
<p>❖ بالنسبة لأرض شق الثعبان صدر قرار مجلس الإدارة بالإمرار بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٣ على إبرام بروتوكول تعاون بشأن إستغلال أرض شق الثعبان بين الشركة وشركة MOT التابعه للهيئة القومية لسكك حديد مصر (مرفق ٢) .</p> <p>❖ بالنسبة لأرض مرغم (وضع يد) ولا يمكن إستخراج شهادات سلبيه لها وجاري متابعة الدعوى بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .</p> <p>❖ بالنسبة لأرض شبرا الخيمه جاري متابعة طلبات تصحيح المساحة بمعرفة القطاع القانوني .</p> <p>❖ بالنسبة لأرض أبو زعبل (هناك مساحة وضع يد لا يمكن إستخراج شهادات سلبيه لها) .</p>	<p>• ما زال لم يتم بعد الانتهاء من كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة نحو تقنين وضع يد الشركة على قطعتي أرض شق الثعبان بمحافظة القاهرة ومرغم بالإسكندرية وبالتالي عدم الاستفادة منهما وعدم إمكانية استخراج الشهادات السلبية لهما ، بالإضافة الي عدم التمكن من الحصول علي شهادات سلبية بكافة المساحة التي تشغلها الشركة بأرض شبرا الخيمة وارض أبو زعبل (المملوكة لها وكذا التي تضع يدها عليها) وعلى النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ نظرا لضعف السيولة المالية بالشركة والتكفله المرتفعه لتشكل لجان لدراسة الأعمار الإنتاجيه للأصول الثابته دوريا طبقا لمتطلبات المعيار المشار إليه فترى الإبقاء على سياسة الشركة في هذا الشأن وسيتم مراعاة ما ورد بالمعيار عند توافر السيولة .</p>	<p>• عدم قيام الشركة بدراسة الأعمار الإنتاجية لأصول الثابتة في ضوء التشغيل الفعلي والعوامل الأخرى وفقا للفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها الأمر الذي أدى إلى وجود أصول ثابتة مهلكة دفتريا نحو ١٣١ مليون جنيه وينسبة نحو ٦١ % من تكلفة الأصول القابلة للإهلاك منها نحو ٨٢ مليون جنيه مازالت تعمل رغم سابق رد الشركة علي تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ انه سيتم دراسة الأعمار الإنتاجية لأصول الثابتة في ضوء التشغيل الفعلي وهو الامر الذي لم يتم .</p> <p>• تضمن حساب الأصول الثابتة بعض الآلات والمعدات العاطلة وغير المستغلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١٢ مليون جنيه بنسبة نحو ٧١ % من إجمالي تكلفة الآلات والمعدات منها نحو ٤٩ مليون جنيه بنسبة ٤٤ % طاقات عاطلة بصورة كاملة ، الباقي نحو ٦٣ مليون جنيه طاقات عاطلة بصورة جزئية ، كما تضمن الحساب العديد من وسائل النقل والانتقال العاطلة وغير المستغلة بنحو ٢٤.٣٥ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٤ % من إجمالي التكلفة منها نحو ١٣.٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٥.٨٥ % وسائل نقل وانتقال عاطلة بصورة كاملة والباقي نحو ١٠.٧٥ مليون جنيه طاقات عاطلة بصورة جزئية</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ يتم إجراء الإصلاحات والعمرات اللازمة للمعدات والسيارات طبقا لخطة الصيانة الموضوعه التي يتم عرضها شهريا على الشركة القابضة طبقا لحاجة العمل وفي ضوء السيوله المتاحه بالشركة .</p>	<p>يتعين سرعة دراسة الحالة الفنية لهذه الأصول وتحديد إمكانية الاستفادة منها والعمل على توفير المخصصات المالية اللازمة لتوفير مستلزمات التشغيل المطلوبة وإتمام أعمال الإصلاح حتى لا تمثل رأس مال عاطل .</p>
	<p>- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٣.٨٥ مليون جنيه مقابل نحو ٣١.٣٣ مليون جنيه العام السابق وقد تم جرده طبقا للأصول المرعية بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري .</p>
	<p>- مازال ح/ حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات يتضمن نحو ٢٣.٦ مليون جنيه يتمثل في قيمة المبالغ المسددة لمصلحة الضرائب على المبيعات كضريبة خدمة المقاولات خلال الفترة من ١٩٩٦/٢/١ إلى ٢٠٠٢/٦/٣٠ والمقام بشأنها دعوى قضائية ضد وزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخ الفحص ، ويتصل بما سبق تضمن الحساب نحو ١٣.٤٦ مليون جنيه تحت مسمى قضية الخلطة الأسفلتية ويمثل قيمة المبالغ التي قامت الشركة بسدادها من قبل لمصلحة الضرائب كضريبة مبيعات عن أعمال الخلطة الأسفلتية وإنتاج سن ٦ خلال الفترة من ٢٠٠١/٧/١ إلى ٢٠١٣/٦/٣٠ وتري الشركة عدم أحقية مصلحة الضرائب فيها وقد أقامت بشأنها كذلك</p>
	<p>دعوى قضائية وحكم فيها بالفعل لصالح الشركة في ٢٠٢١/١/١٣ ببراءة زمتها من المبلغ المذكور ، وفي جلسة لاحقة في ٢٠٢١/٢/٢٤ تم الحكم فيها لصالح الشركة للضرائب المسددة منها عن فترات محددة قدرتها الشركة بنحو ٤.٢ مليون جنيه (أي بفرق نحو ٩.٢٦ مليون جنيه عن المبلغ المقيد كمديونية علي المصلحة) وقد طعنت الشركة علي الحكم وتم إحالة الطعن لدائرة الموضوع بجلسة ٢٠٢٣/٤/١٦ .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ الدعاوي يتم متابعتها بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .</p>	<p>- نكرر توصيتنا بمتابعة الدعوى المذكورة وموافقاتنا بما يستجد بشأنها .</p>
<p>❖ الفرق المشار إليه عبارته عن فواتير أسمنت تم تحريرها باسم الشركة القابضة جاري ردها إلكترونيا وإعادة إصدارها باسم الشركة وسيتم تسوية الرصيد فور ورود الفواتير .</p>	<p>- تضمن الحساب نحو ١٠.١٥ مليون جنيه باسم / هيئة الطرق والكباري والظاهر نتيجة ما تم تحميل الحساب به مقابل إقفال حساب حسابات دائنة للمصالح والهيئات (هيئات أخرى) به ويمثل الرصيد الفرق بين المبالغ التي تقوم الهيئة بخصمها دوريا من مستحقات الشركة عن العمليات المسندة من الهيئة للشركة القابضة ومنها الشركة الصحراوية (مقابل بروتوكول الحديد والأسمنت) وبين ما يتم خصمه من مقاولي الباطن والتنفيذ الذاتي عن مسحوباتهم من الحديد والأسمنت ، وذلك على الرغم من أن ما تم توريده من موردي الحديد والأسمنت للشركة للعمليات المختلفة وسداده عن طريق الهيئة قد تم استخدامه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ .</p> <p>يتعين بحث استمرار ظهور مديونية باسم / الهيئة العامة للطرق والكباري رغم أن ما قامت الهيئة بسداده للموردين طبقا للبروتوكول قد تم ورود مقابله حديد وأسمنت وتم خصم قيمته من مستحقات الشركة .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ الشركة تسعى جاهدة للإعتماد على مواردها الذاتية وتوفير المعدات اللازمة وتعظيم الإنتاج الذاتي وخفض الإعتماد على مقاولي الباطن حيث تم شراء ماكينة FDR بخلاف ذلك تقدمت الشركة بعرض بالمزايدة العلنية التي تمت بالشركة القابضة لشراء معدات وسيارات من شركة النيل العامه للإنشاء والرصف (تحت التصفيه) بحوالي ٥٧ مليون جنيه بتسهيلات في الدفع لدعم إسطول الشركة .</p>	<p>- استمرار الشركة في الاعتماد على تنفيذ اغلب الأعمال المسندة لها على مقاولي الباطن ، فضلا عن استمرارها في تنفيذ الأعمال ذاتيا بالتزامن مع تنفيذ الأعمال المثيلة لها عن طريق مقاولي الباطن وكذا استمرار عدم قيام الشركة بإعداد مستخلصات تراكمية للتنفيذ الذاتي أولاً بأول مما يتنافى مع قواعد الرقابة الداخلية السليمة رغم سابق رد الشركة على تقاريرنا على القوائم المالية للأعوام السابقة بأن الشركة تلجأ الي الاعتماد على مقاولي الباطن في أعمال النقل والتوريدات لحاجة أسطول النقل بالشركة للإصلاح ورفع الكفاءة وهناك خطة موضوعه لإصلاح كافة معدات الشركة واستغلالها الاستغلال الأمثل في التنفيذ الذاتي في ضوء الأعمال المتاحة تنفيذها تحت يد الشركة .</p> <p>مما سبق فإننا مازلنا نوصى بالاعتماد على التنفيذ الذاتي لأعمال استغلالاً للطاقات المتاحة لدى الشركة وتعظيم عائد الأعمال واتخاذ اللازم نحو إعداد مستخلصات تراكمية لما يتم تنفيذه ذاتيا حتى يمكن الحكم على الأعمال المنفذة بمعرفة الشركة لإحكام الرقابة على تكاليفها .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ تم التصويب وعمل اللازم .</p>	<p>- تبين قيام الشركة بحساب نسبة الاشراف المستحقة للشركة القابضة البالغة ٣% على العمليات المعاد اسنادها منها للشركة الصحراوية على قيمة أعمال كل مستخلص من مستخلصات جهات الاسناد شامل ضريبة القيمة المضافة وتحميلها على المصروفات على الرغم من ان تلك النسبة يجب حسابها على قيمة الاعمال المنفذة فقط وطبقاً للوارد بخطابات الشركة القابضة عند اسناد مثل تلك الاعمال .</p>
<p>❖ جاري إتخاذ إجراءات بيع أرض مدينة نصر للقوات المسلحة وتم التوجيه باستخدام العائد لسداد مديونية الضرائب والتأمينات كأولوية أولي وورد خطاب من الشركة القابضة الصادر برقم (٣٤٨) بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٦ بشأن تشكيل لجان من وزارة المالية والشركات لدراسة مديونية الضرائب مرفق (٣) .</p>	<p>- ظهر رصيد ح/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائنا بنحو ٢١٤.٧٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٦٩.٦٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ منها نحو ١١٦.٥٧ مليون جنيه باسم / مصلحة الضرائب عن ضريبة القيمة المضافة وضرائب محتجزه عند المنبع وضرائب تتحملها الوحدة ، ونحو ٨٤.٨٧ مليون جنيه باسم / هيئة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي ، ونحو ١٣.٢٨ مليون جنيه باسم / جهات وهيئات أخرى ، هذا ونشير في ذلك انه للعام الثاني على التوالي فقد أشارت الشركة في ردها بأنه جارى التفاوض مع كل من مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية على سداد مستحقتهما سداداً عينياً بمعرفة الشركة القابضة وهو ما لم يتم حتى الآن . يتعين موافاتنا بأسباب ذلك .</p>

المرد	الملاحظة
<p>❖ يرجع ذلك لإسناد عمليات للشركة بلغ ما تم تنفيذه منها خلال العام نحو ٥٠٥ مليون جنيه مسنده بالكامل لمقاولي الباطن وتم تلافي ذلك وبالفعل تم إسناد أعمال للشركة خلال العام المالي الجديد ٢٠٢٣/٢٠٢٢ تجاوزت ٢ مليار جنيه وجاري دراسة تعظيم التنفيذ الذاتي للشركة لتحقيق أكبر هامش ربح لتغطية الخسائر المرحله .</p>	<p>- بلغت قيمة الإنتاج خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢٢ نحو ٧٨٢.٨٤٦ مليون جنيه كما بلغت قيمة المصروفات نحو ٦٦٩.٦٩٣ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٥.٦ % من قيمة الإنتاج ، على الرغم من اعتماد الشركة في تنفيذ الأعمال على مقاولي الباطن حيث بلغت تكلفتهم نحو ٥٧٤.٢٠٤ مليون جنيه تمثل نسبة نحو ٧٣.٣٥ % من إنتاج الشركة ونحو ٨٥.٧٤ % من المصروفات .</p> <p>يتعين بحث أسباب ذلك مع العمل على تخفيض المصروفات لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .</p>
	<p>- أظهرت قوائم التكاليف من خلال الموقف التراكمي لإيرادات ومصروفات العمليات منذ بدء تنفيذها وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحقيق عدد (٣٢) عملية لخسائر بنحو ٢٣٦ مليون جنيه منها عدد (٧) عمليات تم تخطيمها هذا العام بإجمالي خسائر نحو ٣٦ مليون جنيه .</p> <p>- كما أظهرت قوائم التكاليف الخاصة بتقييم العمليات (إيرادات ومصروفات) من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحقيق عدد (٢٢) عملية لخسائر بنحو ١٠٤ مليون جنيه منها عدد (١٧) عملية حققت خسائر بعد تحميلها بالتكاليف المباشرة فقط بنحو ٥١ مليون جنيه .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ تم بحث أسباب الخسائر لبعض العمليات وأتضح أنها تتمثل في النقاط التالية :-</p> <p>(١) نقص السيولة المالية لتأخر صرف مستحقات الشركة والتعويضات .</p> <p>(٢) تحمل الشركة لمصاريف ثابتة أثناء توقف العمل بعمليات الشركة نتيجة الأسباب السابقة كأجور العماله وكافة محملات جهات الأسناد وعمولات خطابات الضمان والمصاريف التمويلية</p> <p>(٣) قيام الشركة بتنفيذ عمليات بأسعار التعاقد الذي مضى عليها عدة سنوات مع إرتفاع مستلزمات التشغيل .</p> <p>(٤) صعوبة طبيعه الجغرافية لبعض العمليات مما أدى إلى إنخفاض معدل التنفيذ وأرتفاع التكاليف</p> <p>(٥) إنخفاض معدلات التمويل الذاتي والإعتماد على التمويل الخارجي (البنوك - الشركة القابضة) مما يحمل الشركة أعباء فوائد تمويلية نتيجة السحب على المكشوف أو الأقتراض من الشركة القابضة .</p>	<p>يتعين تحقيق أسباب ومسئولية تحقيق مثل تلك العمليات لخسائر، واتخاذ الإجراءات الحاسمة للحد من تلك الخسائر التي تحملتها الشركة عن هذه العمليات مع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لديها في زيادة نسب التنفيذ الذاتي بما ينعكس أثره على التكاليف ونتائج الأعمال وإحكاما للرقابة</p>
	<p>- بلغت إيرادات النشاط الجاري عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧٨٢.٨٤٦ مليون جنيه ، مقابل نحو ٦١٤.٢٧ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٦٨.٥٧٦ مليون جنيه .</p>
	<p><u>نظم الرقابة الداخلية ونظام التكاليف :-</u></p> <p>- تبين ضعف نظم الرقابة الداخلية في الحفاظ على ممتلكات الشركة وفي أعمال المشتريات والمخازن وإسناد الأعمال لمقاولي الباطن وغيرها من إجراءات مزاوله النشاط .</p> <p>يتعين اتخاذ اللازم نحو تدعيم هذه الأنظمة والنواح والدورات المستندية لإحكام الرقابة على كافة عمليات الشركة</p>
<p>❖ يتم إعداد قوائم تكاليف لكل العمليات ومراكز التكلفة ويتم توزيع التكاليف غير المباشرة على العمليات المختلفه بنسبة التكاليف المباشرة لها وجاري دراسة إستخدام معدلات تحميل أكثر عداله في التوزيع .</p>	<p>- مازال نظام التكاليف بالشركة لا يفي بأغراض القياس والرقابة وانحراف التكاليف طبقاً لما ورد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي ، ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات اللازمة للتسعير وتخفيض النفقات وتعظيم عائدات الشركة ، فضلاً عن عدم توفير مراكز تكلفة لكل عملية وتكاليف وأداء الخلطات والكسارات .</p>

الرد	الملاحظة
	<p>يتعين اتخاذ اللازم نحو تطبيق نظام تكاليف يحقق الغرض منه في مجال الرقابة والقياس واتخاذ القرارات .</p>
<p>❖ توقف الكسارات والخلاطات وأعطائها لأسباب خارجه عن إرادة الشركة يرجع لعدم توافر السيولة المالية لإمكان إتمام الإصلاحات اللازمه وتوفير المواد الخام وإنهاء إجراءات تراخيص المحاجر .</p> <p>❖ أما التعاقد مع المستشار الفني لقطاع الكسارات والخلاطات لجأت الشركة له لما لديه من خبرة نادرة في رفع كفاءة تلك الخلاطات والكسارات في ضوء اتجاه الشركة لتعظيم التنفيذ الذاتي في ظل إسناد مشاريع هامه وسياديه مثال ذلك</p> <p>❖ تم تعديل الخلطة رقم (٥) الموجوده بالوادي الجديد بتعديل الهزاز وتعديل شواكيش الخلطة وتحسين نوعية الخلطة بشهادة من الجهة الساندة .</p>	<p>- تدني إنتاج الكسارات والخلاطات عن العام المالي السابق وعن المعدلات المعيارية التي وضعتها الشركة القابضة لإنتاج الكسارات والخلاطات في عام ٢٠١٨ فضلاً عن توقف بعضها طوال العام على الرغم من قيام الشركة بتجديد التعاقد مع أحد المهندسين كمستشار فني لقطاع الكسارات والخلاطات بالشركة منذ ٢٠٢١/٣/١ .</p> <p>يتعين بحث أسباب ذلك والإفادة، مع قصر الاستعانة بالخبراء والمستشارين التي تعود بالنفع على الشركة .</p>
<p>❖ تم الإنتهاء من إجراء المطابقات مع الشركة القابضة وشركة النيل العامه للطرق والكباري وما أسفرت عنه المطابقات سيتم إتخاذ اللازم بشأنه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .</p>	<p>- ملاحظات أخري :-</p> <p>- لم يتم إجراء مطابقة مع كل من الشركة القابضة والشركات الشقيقة على أرصدها الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة الرصيد وما يترتب على ذلك من آثار .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ تم إسناد عقد ملحق على العملية بنسبة ربح عالية لتقليل حجم الخسائر بخلاف قيام الشركة بتنفيذ أغلب البنود ذاتيا ولا يمكن تقييم العملية إلا بعد الإنتهاء من الأعمال وعمل الختامي .</p>	<p>- انتهت تحقيقات النيابة الإدارية فيما شاب تعاقد الشركة والهيئة القومية لسكك حديد مصر لتنفيذ الأعمال المدنية المطلوبة لتطويل وتطوير أرصفة ومحطات خط بنها / الزقازيق / بور سعيد، الزقازيق / أبو كبير إلى حفظ الأوراق إدارياً ، وذكرت كذلك ان الشركة وشأنها في إبلاغ النيابة العامة مما تعتبر هذه الواقعة جريمة جنائية وهي جريمة الإضرار بالمال العام وهو الأمر الذي لم يتم حيث اكتفت الشركة بتكليف السيد المهندس / رئيس قطاع الإنشاءات والسيدة المهندسة / رئيس قطاع الدراسات باتخاذ إجراءات لتقليل الخسائر وأغفلت إبلاغ النيابة العامة . نوصي بضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة حفاظاً على حقوق الشركة</p>
<p>❖ يرجع ذلك لإقفال مديونية بنك الأستثمار العربي بنحو ٨٣ مليون جنيه .</p>	<p>- أسفرت قائمة التدفقات النقدية عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن صافي تدفقات نقدية داخلية من النشاط الجاري بلغت نحو ٩١.٦٤٣ مليون جنيه مقابل نحو ٤.٥٣٣ مليون جنيه صافي تدفقات نقدية خارجة عن العام المالي السابق بزيادة نحو ٩٦.١٧٦ مليون جنيه وقد اثر في ذلك ما يلي :-</p>
<p>❖ يرجع ذلك لأن الشركة تعمل جاهدة في تنشيط تحصيل مستحقاتها لدى جهات الإسناد المختلفه .</p>	<p>• بلغت المتحصلات من العملاء نحو ١٧٠.٣٢٢ مليون جنيه الأمر الذي أدى إلى ظهور رصيد العملاء بنحو ٨٦.٩٦٣ مليون جنيه بانخفاض قدرة نحو ١٩٩ مليون جنيه عن العام السابق منها نحو ١٩٢ مليون جنيه قيمة فروق اسعار تخص الهيئة العامة للطرق والكباري تم استبعادهم من أرصدة العملاء لعدم أحقية الشركة فيهم كما سبق أن أشرنا</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ يرجع ذلك لصرف مستخلصات بعض مستحقات المقاولين من الشركة القابضة أما زيادة رصيد الموردين يرجع لإسناد أعمال للشركة تم صرفها للمقاولين في العام المالي الجديد .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • بلغت المدفوعات للموردين نحو ٨٣.٢٥١ مليون جنيه الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد الموردين إلى نحو ٣٤٠.٦٥ مليون جنيه بزيادة نحو ١١٣.٠٦ مليون جنيه عن العام السابق . • بلغت الأجر المدفوعة نحو ٤٠ مليون جنيه يعادل نحو ٣٩.٦ % من الأجر المستحقة .
	<p>- مازال يوجد العديد والكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركة منذ سنوات وما زالت تواجهها ومن الضروري التصدي لها والعمل على حلها وتذليلها لما لذلك من تأثيرات جمة على استمرارية الشركة في ضوء المادة رقم (٣٨) فقرة ثانية من القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وكذا المادة رقم (٢٦) مكرر (١) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر، حيث أظهر الموقف المالي والوضع الاقتصادي لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية ما يلي :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • ظهور رأس المال العامل بالسالب بنحو ٦٨٧ مليون جنيه . • ظهور حقوق الملكية بالسالب بنحو ٦٤٥ مليون جنيه .

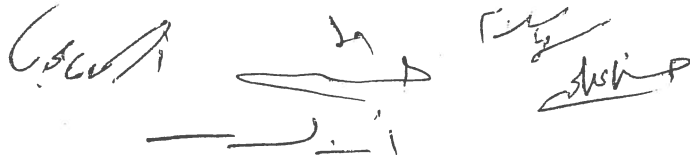
الرد	الملاحظة
	<ul style="list-style-type: none"> • وجود خسائر مرحلة بنحو ٦٥٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالإضافة لوجود خسائر محققة عن العام المالي المنتهي في ذات التاريخ بنحو ٨٥ مليون جنيه لتصل إجمالي الخسائر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧٤٣ مليون جنيه وهي تمثل نسبة نحو ٩١٧ % من رأس المال البالغ نحو ٨١ مليون جنيه . • ارتفاع نسبة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً إلى إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك بنحو ٦١% مما يشير إلى تقادم هذه الأصول ، وهو ما أدى لقيام الشركة بتأجير آلات ومعدات ووسائل نقل خلال العام بلغت نحو ١٩ مليون جنيه . • تحقيق إيرادات النشاط لمجمل خسارة بنحو ٣٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل مجمل خسارة نحو ٣٣ مليون جنيه في العام السابق • بلغت الأجر المستحقة نحو ١٠.١ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو ١٣.١ مليون جنيه مستحقات المحالين للمعاش . • بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٠.٧ مليون جنيه .

الرد	الملاحظة
	<p>هذا بالإضافة إلى ما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل الجهات السيادية والجهات الدائنة الأخرى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٣٤٢ مليار جنيه سواء المقيد من هذه الالتزامات بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أو التي تطالب بها الجهات الدائنة المختلفة وحتى تاريخه وعلى سبيل المثال : - - نحو ٦٣١ مليون جنيه للمقاولين والموردين وأوراق الدفع (منها نحو ٢٥١ مليون جنيه تأمينات للغير) . - نحو ٨٤.٨٧ مليون جنيه باسم / هيئة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي . - نحو ١١٦.٥٧ مليون جنيه لمصلحة الضرائب المصرية . - نحو ٢٠.٧ مليون جنيه مستحقات للبنوك عن السحب على المكشوف . - نحو ١٥٩.٥ مليون جنيه مستحقات للشركة القابضة والشركات الشقيقة . - نحو ١١٥ مليون جنيه مستحقات لجهات دائنة أخرى . - نحو ٢١٤ مليون جنيه دعاوى عن مطالبات وتعويضات .

الرد	الملاحظة
<p>❖ في ظل الجهود المبذولة من السيد الفريق / معالي وزير النقل والشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري للوقوف بجانب الشركة للنهوض بها ووقف نزيف الخسائر تم إسناد مشروعات قومية ومحاور رئيسية في العام المالي الجديد تقدر بنحو ٢ مليار جنيه وعند إنتظام العمل وصرف مستحقات الشركة بإنتظام سيتم معالجة كافة المعوقات المشار إليها وتغطية الخسائر .</p>	<p>هذا فضلاً عن :</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم صرف مستحقات الشركة لدى الهيئة العامة للطرق والكباري وهيئة السكة الحديد والشركة القابضة والشركات الشقيقة وجهات أخرى والتي تبلغ نحو ٤٥٨ مليون جنيه . • اضطرار الشركة لتنفيذ بعض العمليات بأسعار متدنية مقارنة بالتكلفة الحالية لها ، فضلاً عما تحملته الشركة من غرامات تأخير نتيجة عدم إنهاء تلك العمليات في المواعيد المقررة لنهايتها مما أدى إلى تحقيق عدد ٢٢ عملية لخسائر بنحو ١٠٤ مليون جنيه خلال العام وكذا عدد ٣٢ عملية لخسائر مرحلة بنحو ٢٣٦ مليون جنيه وكذا تحقيق عدد ١٧ عملية لخسائر بنحو ٥١ مليون جنيه بعد تحميلها بالتكاليف المباشرة فقط . <p>يتعين بحث الأمر ومراعاة ما ورد بعالية .</p>
<p>❖ سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .</p>	<p>- عدم التزام الشركة بتطبيق بعض معايير المحاسبة المصرية نذكر منها :-</p> <ul style="list-style-type: none"> • المعيار رقم (٣١) الخاص باضمحلال الأصول • المعيار رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء . • المعيار رقم (٢٤) الخاص بضريبة الدخل وذلك بشأن الضريبة المؤجلة . <p>يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية .</p>

الرد	الملاحظة
<p>❖ يتم عمل صيانة دورية لفلتر الخلطات التي تعمل بالأماكن الأهله بالسكان أو الزراعات .</p>	<p>- لم تفصح الشركة عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع أضرار التلوث بالمخالفة لقانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية وقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩</p> <p>يتعين ضرورة تفعيل القوانين والقرارات السارية في هذا الشأن وتوفير الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو لمنع أضرار التلوث في صورة تقارير ومعلومات ملحقة بالقوائم المالية من خلال إعداد سجلات ممسوكة بالشركة لهذا الغرض .</p>
	<p>- <u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-</u></p> <p>- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، لا تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ويحتاج إلي تطوير البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .</p>

لجنة الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات



صفحة (١)



شركة النيل العام ٦٣٥مه للطرق الصحراوية
احدى الشركات التابعة للشركة القابضة لمشروعات
الطرق والكبارى والنقل البري
وزارة النقل
قطاع الشؤون المالية والاقتصادية

السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي

تحية طيبة . . . وبعد ،،،

بالإحالة إلى تقرير مراقبي الحسابات رقم "٤" بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢ الخاص
بالقوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والذي وردت
به الملاحظة الخاصة بعمره بلدوزر كاتربيلر رقم "٥٥" مرفق صورة

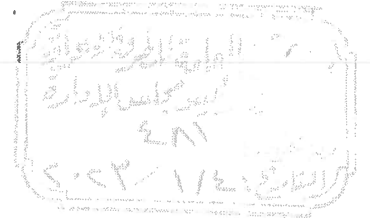
برجاء التكرم من سيادتكم بالتنبيه باحاله الموضوع للشئون القانونية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

لجنة الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات

حسنة
أ. ب. ح.
عظام المالية

التقارير القانونية
لائحة الميزانية





صفحة ٢

شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

السيد المحاسب / رئيس قطاع الشؤون المالية والاقتصادية
السيد المهندس / عضو مجلس إدارة وعضو منتدب (م . محمود حلمي)
السيد المهندس / عضو مجلس إدارة وعضو منتدب (م . ايمن نوح)
السيد المهندس / رئيس قطاع التخطيط والمتابعة
السيدة المهندسة / رئيس قطاع الدراسات والتصميم
السيد الأستاذ / رئيس قطاع الشؤون القانونية
السيد الأستاذ / رئيس قطاع الشؤون الإدارية
السيد الأستاذ / مدير إدارة سكرتارية رئيس مجلس الإدارة
تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بالإحاطة بان مجلس الإدارة بالإمراء بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٢٢

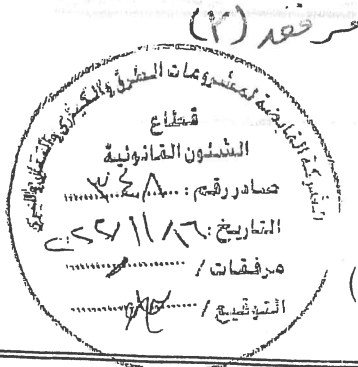
قرر المجلس الموافقة من حيث المبدأ على إبرام بروتوكول تعاون بشأن استغلال أرض الشركة بمنطقة (شق الثعبان) بناحية طره بين شركة النيل العامة للطرق الصحراوية وشركة MOT التابعة للهيئة القومية لسكك حديد مصر.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الأمانة الفنية لمجلس إدارة الشركة

" عبد المقصود إبراهيم عبد الله "

زكية



وزارة النقل

الشركة القابضة لمشروعات

الطرق والكبارى والنقل البرى (ش.م.ق.م)

السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي

لشركة النيل العامة للطرق والكبارى

لشركة النيل العامة للطرق الصحراوية

دكتور / أحمد عبد الهادي الصاوي - المصفي

لشركة النيل العامة للانشاء والرصف

تحية طيبة ... وبعد

٢٠٢٢/١١/١٦

بمناسبة قيام وزارة المالية بتشكيل لجنة برئاسة وعضوية ممثلين عن وزارة النقل ومصحة الضرائب المصرية لاعادة النظر في المديونيات المستحقة على الشركات لصالح مصحة الضرائب المصرية .

مرسل للعلم والاحاطه واتخاذ اللازم نحو موافاتنا بتقرير مفصل عن موقف المديونيات المستحقة على الشركة رناستكم لصالح مصحة الضرائب (ضريبة الأرباح التجارية - الصناعية - ضريبة كسب العمل - ضريبة المبيعات - ضريبة القيمة المضافة - ضريبة الدمغة) على أن يتضمن التقرير الآتي :

- ١- بيان فترات الربط الضريبي كل فترة على حده وقيمة كل فترة (ضريبة أصلية - غرامات التأخير) والمبالغ التي قامت الشركة بسدادها تحت حساب الضريبة .
- ٢- الاجراءات القانونية التي أتخذتها الشركة (طعون - دعاوى) مشفوعا بالمستندات .
- ٣- تعقيب الشركة على الربط الضريبي كل ضريبة على حده .

فالمرجو التفضل بالعلم والاحاطه واتخاذ اللازم والافادة بما ذكر .

مع اعتبار الموضوع هام وعاجل

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الرئيس التنفيذي

مهندس / على حسن عياد

المصطفى المصطفى
المصطفى المصطفى

تحريرا في ٢٠٢٢/١١/

خالد

الجهاز المركزى للمحاسبات
الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء
لقطاعات الإنتاج والمشروعات القومية
قطاع التشييد

تقرير متابعة وتقويم أداء

شركة النيل العامة للطرق الصحراوية

عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

تقرير متابعة وتقويم أداء
شركة النيل العامة للطرق الصحراوية
عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

مقدمة:

تتبع شركة النيل العامة للطرق الصحراوية الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البرى التابعة لوزارة النقل ، وتخضع لأحكام القانون رقم ٢٠٣ (١) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام، ويتمثل نشاطها فى تنفيذ أعمال إنشاء ورصف الطرق، وأعمال الكباري والسكك الحديدية والسنترالات، وبعض الإنشاءات المدنية .

هذا وقد أعد التقرير من واقع البيانات التي تضمنتها القوائم المالية المعدلة للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠، طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد وفقاً لقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢١، والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المعدلة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقائمة الدخل المنفردة المعدلة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠، والتي أظهرت صافى خسارة السنة بنحو ٨٥,٤٧٠ مليون جنيه ، وموازنتها التقديرية وما قدمته الشركة من نماذج وبيانات تقويم أداء الشركة عن أهم الملاحظات والنتائج التالية.

أولاً : مدى تحقيق الأهداف والتطور للنشاط التشغيلي، والموقف المالى، والقيمة المضافة الصافية:

١ - النشاط التشغيلي

١/١ - الإنتاج بسعر البيع

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة من نشاطها التشغيلي حيث بلغت قيمة الإنتاج بسعر البيع الفعلية نحو ٧٨٢,٨٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض بلغ نحو ٧٦٧,١٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤٩,٥ % عن القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغة نحو ١٥٥٠ مليون جنيه ، فى حين إرتفعت بنحو ١٦٨,٥٧٨ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٤ % على القيمة الفعلية للإنتاج بسعر البيع عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٦١٤,٢٦٩ مليون جنيه.

٢/١ - موقف التعاقدات والأعمال المتاحة تنفيذها :

- إرتفعت جملة الأعمال المتاحة تنفيذها إلى نحو ٣٠٤٠,٩٢٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٨٦٨,٥٧١ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١١٧٢,٣٥٨ مليون جنيه بنسبة ٦٢,٧ % وذلك محصلة لما يلي :

(١) تم تعديل بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١، والقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢١.

- ارتفاع قيمة التعاقدات الجديدة إلى نحو ٢٠٣٩,٨٠٩ مليون جنية مقابل نحو ١١٧٣,٥١٤ مليون جنية بإرتفاع بلغ نحو ٨٦٦,٢٩٥ مليون جنية بنسبة ٧٣,٨٪ .
- ارتفاع رصيد الأعمال المنقولة من العام السابق إلى نحو ١٢٧٧,٦٤١ مليون جنية مقابل نحو ٨٤٦,٤١٠ مليون جنية بإرتفاع بلغ نحو ٤٣١,٢٣١ مليون جنية بنسبة ٥٠,٩٪ .
- ارتفاع القيمة السالبة لمحصلة الإضافات والإستبعادات للعقود القائمة الى نحو ٢٧٦,٥٢١ مليون جنية مقابل نحو ١٥١,٣٥٣ مليون جنية بإرتفاع بلغ نحو ١٢٥,١٦٨ مليون جنية بنسبة ٨٢,٧٪ .
- إرتفعت قيمة الأعمال المنفذة^(١) الى نحو ٧٥٠,٧٩٠ مليون جنية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٩٠,٩٣٠ مليون جنية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٥٩,٨٦٠ مليون جنية بنسبة ٢٧,١٪ .
- إرتفع رصيد الأعمال الباقية تحت التنفيذ إلى نحو ٢٢٩٠,١٣٩ مليون جنية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٢٧٧,٦٤١ مليون جنية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٠١٢,٤٩٨ مليون جنية بنسبة ٧٩,٢٪ ، وتقدر المدة المتوقعة لنهـو الأعمال الباقية تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بحوالي ٣٧ شهراً قياساً على معدل إنتاج الشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

٣/١- موقف تنفيذ العمليات :

١/٣/١- الموقف الزمني :

- باشرت الشركة تنفيذ عدد ٣٠ عملية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ أتمت نهـو عدد ٦ عمليات خلال العام تأخر منها عمليتان عن مواعيد نهـوها المقررة (بنسبة ٣٣,٣٪ من إجمالي عدد العمليات المنتهية)، وقد بلغت مدد التأخير ١٠ شهور في عملية مركز بلاط ، وحوالي ١٧ شهر في عملية الطرق الداخلية بمدينة القصير مرحلة ثانية ، ولم نوافي بتواريخ النهـو الفعلي لعدد ٤ عمليات منتهية .
- بلغ عدد العمليات الجارى تنفيذها عدد ٢٤ عملية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ منها عدد ١٥ عملية لازالت جارية على الرغم من إنقضاء المواعيد المقررة لنهـوها (بنسبة ٦٢,٥٪ من عدد العمليات الجارى تنفيذها)، وقد تراوحت مدد التأخير بين شهر واحد في عملية دمنهور/ دسوق/ الرحمانية بطول ٣كم، و ٧٧ شهر بعملية إنشاء أسوار فرز التبين حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

(١) بخلاف مبيعات سن ورمل وخلطة بنحو ٤,١٠٧ مليون جنية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وفروق الاسعار عن الأعمال المنفذة تقدر بنحو

٢٧,٩٤٩ مليون جنية خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

(٢) يتضمن قيمة أعمال منفذة من مستخلصات سنوات سابقة بنحو ٩٠٣ ألف جنية ، وضريبة قيمة مضافة عن الأعمال المنفذة بنحو ٣٠,٧٩٦ مليون جنية.

١/٣/٢ - الموقف المالى للعمليات :

- أسفر تنفيذ عدد ٥ عمليات منتهية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن خسائر بلغت جملتها نحو ٧,٨١٧ مليون جنيه بنسبة ٧,٣٪ من إجمالي قيمة الأعمال المنفذة بها البالغة نحو ١٠٦,٥٧٩ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

- أسفر تنفيذ عدد ١٧ عملية من العمليات الجارى تنفيذها عن عجز بلغ نحو ٢٠٦,١١٦ مليون جنيه بنسبة ٢١,٤٪ من إجمالي قيمة الأعمال المنفذة بها البالغة نحو ٩٦٣,٢٢٩ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

١/٣/٣ - أسباب التأخير أو زيادة التكلفة عن قيمة الأعمال المنفذة:

تبين من فحص ملفات بعض العمليات المتأخرة أو الخاسرة أن أهم أسباب الخسارة أو طول مدة التنفيذ ترجع إلى ما يلي:

أولاً: ظهور بعض المعوقات فى مواقع العمل ، وتأخر اعتماد اللوحات والرسومات ، أو اعتماد

العروض الفنية، حيث تلاحظ :

• عملية تطوير مزلقانات المرحلة الثانية، والمرحلة الرابعة:

- تأخر إنهاء الأعمال بمزلقانات أبوجورج (خط السد العالى)، كفر علام، دكرنس، ميت ضافرا (خط المنصورة/المطرية) لعدم إنتهاء التصاريح من الرى.

- تأخر إنهاء أعمال التشطيبات بمزلقان الزنكلون البلد (شرق الدلتا) والذى بلغت نسبة التنفيذ به ٧٠٪ وذلك لتأخر شركة سيمنز(مقاول الاشارات) فى نهو أعمال المواسير.

- تأخر الأعمال بمزلقان فرشوط بحرى(المنطقة الوسطى) نتيجة تعديل اللوحات من قبل الاستشارى.

- توقف الأعمال بمزلقان الطارف(قنا) لحين ورود المواصفات والتفاصيل الفنية من الشركة الكورية.

- توقف الأعمال فى مزلقانات المريوطية، الجيش، شبناب (الجيزة) وكذا مزلقانات الخانكة، الشوبك، منية شبين(القليوبية) وذلك لحين التعاقد مع مقاول الإشارات.

- تأخر تنفيذ الأعمال لوجود معوقات متنوعة فى بعض المزلقانات ومنها ضرورة غلق مدق ترابي لتوفير مسطح لإنشاء الغرفة بمزلقان فرشوط قبلى، تعذر إزالة مسجد لإعتراض الأهالى بمزلقان الرحمانية، عدم إزالة محلات وسور وعشش ومبانى طوب ومسجد بمزلقان السلامية (المنطقة الوسطى السد العالى).

- توقف الأعمال بمزلقانات بلوك سمنود، التقسيم السياحي، كفر الشرفاء، الحلواسي، اشمون، الجبالي، سخا، رزقة أماي، ميت الواسطي لوجود عوائق يجب إزالتها منها مباني عشوائية وسور مصنع خاص بالأهالي وجزء من رصيف المحطة، فضلاً عن عدم نزع ملكية بعض المباني والأرض الفضاء.

- تأخر إنهاء أعمال بعض المزلقانات منها مصر للبترو، الجمعية التعاونية، اسكندرية للبترو، المتراس، الحمام، الضبعة، النهضة (منطقة غرب الدلتا) وذلك لتعارض خطوط انابيب البترو، ومناطق تابعة للقوات المسلحة، وأخرى تابعة للمحليات، ومناطق مطلوب نزع ملكيتها.

● عملية إنشاء أسوار فرز التبين:

- توقف الأعمال في أجزاء متفرقة من أعمال التدبيش بالسور الشرقي نتيجة نعدى الأهالي ووجود إشغالات تعوق إستكمال الأعمال.

- توقف تنفيذ عدد ٤ أبراج لفترة طويلة لعدم وجود تنسيق حيث تعارض إنشاء البرج الأول مع خط سكة حديد به قطارات في وضع التخزين مما يؤثر على أعمال الحفر والتشوين لإنشاء البرج، فضلاً عن تعارض موقع البرج الرابع مع قضيب السكة الحديد الذي يبعد حوالي ٦ متر عن موقع البرج الرابع مما قد ينتج عنه هبوط أثناء التنفيذ .

- تعارض تنفيذ الأعمال مع بعض خطوط المياه ، وكابلات الكهرباء في اماكن متفرقة من الموقع.

ثانياً : تأخر الشركة في إنهاء تنفيذ الأعمال في المواعيد المقررة أو بالدقة المطلوبة حيث تلاحظ

ما يلي:-

● عملية تطوير مزلقانات المرحلة الثانية، والمرحلة الرابعة:

- تأخر تنفيذ أعمال الأسفلت بمزلقانات خارفة المنشأة، أولاد جبارة، العتامنة، شطورة (المنطقة الوسطى).

- عدم البدء في تنفيذ أعمال صب قواعد الأجراس، وقواعد البوابات بمزلقانات كفر شبين، كفر طحا، الوزير(المنطة المركزية).

- عدم إنهاء أعمال البردورات، بلاط الأرصفة، الإنترلوك، التشطيبات، بعض قواعد البوابات، بعض قواعد الإشارات بمزلقانات سبك المرتبط الجديد (وسط الدلتا)، جيركو، ميت نما (المنطقة المركزية).

● عملية إنشاء أسوار فرز التبين:

- توقف الشركة أكثر من مرة ولفترات متفرقة عن العمل في أبراج الحراسة وتعليق الأسوار على الرغم من كثرة الخطابات الموجهة للشركة بتدارك الأعمال .

- عدم رفع المخلفات الناتجة عن أعمال الشركة بجانب السور الشرقى ، كما لم يتم رفع الكابلات الناتجة عن الحفر وعدم إزالة السور القديم .
- عدم البدء فى إنشاء واستكمال سور بطول ٥٠ متر من جهة بحرى مما تسبب فى قيام الأهالى بإلقاء مخلفات ردم مبانى وقمامة على سلك طوالى طره الحربى.
- عدم تدبيش السور الشرقى من الخارج لسد أساساته طبقاً لما جاء بمحاضر التسليم السابقة.

٤/١ - إنتاجية الأجر والعمالة :

- إنخفض متوسط الأجر السنوى للعامل إلى نحو ٤٨,٨٢٦ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٤,٢٤٧ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض بلغ نحو ٥٤٢١ جنيه بنسبة ١٠٪ .
- إرتفعت إنتاجية العامل الي نحو ١٦,٣١٨ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٣,٩٩١ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ٢٣٢٧ جنيه بنسبة ١٦,٦٪ ويرجع ذلك لإرتفاع القيمة المضافة الإجمالية بنحو ٧,٨٣٦ مليون جنيه بنسبة ٣٤٪ ، مما يشير إلى إرتفاع مساهمة العامل فى تحقيق الإنتاج بالشركة والناتج القومى خلال عام المتابعة .

٥/١ - مدى الإنتاج بالخامات (عوامل الإنتاج) :

١/٥/١ - كفاءة استخدام مقاولى الباطن فى الإنتاج :

- إرتفعت نسبة مشاركة مقاولى الباطن فى تكلفة الإنتاج إلى ٧٠,٢٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٥١,٩٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث إرتفعت مصروفات التشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن إرتفاعاً ملحوظاً الى نحو ٥٧٤,٢٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣٦,١٣٢ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٢٣٨,٠٧٢ مليون جنيه بنسبة ٧٠,٨٪ ، مما يشير الى زيادة إعتماذ الشركة على الغير وتراجع معدل التشغيل الذاتى بها.

٢/٥/١ - كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج والأجور :

- إرتفعت نسبة مستلزمات الإنتاج والأجور إلى إيرادات النشاط الفعلية إلى ١٠٩,١٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٠٥,٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ويرجع ذلك الى إرتفاع مستلزمات الإنتاج والأجور بقيمة ونسبة أكبر من الإرتفاع فى إيرادات النشاط الرئيسى، مما يشير عدم كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج والأجور بالشركة.

٢- الموقف المالى:

١/٢- نتائج الأعمال:

- إنخفضت إيرادات النشاط الفعلية الى نحو ٧٨٢,٨٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنخفاضاً ملحوظاً بلغ نحو ٧٦٧,١٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤٩,٥% عن القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغة نحو ١٥٥٠ مليون جنيه، فى حين إرتفعت بنحو ١٦٨,٥٧٨ مليون جنيه بنسبة ٢٧,٤% على القيمة الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٦١٤,٢٦٩ مليون جنيه.

- إنخفضت تكاليف النشاط الفعلية نحو ٨١٧,٤٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنخفاضاً ملحوظاً بلغ نحو ٥٨٢,٦٠٩ مليون جنيه بنسبة ٤١,٦% عن القيمة المقدرة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغة نحو ١٤٠٠,٠٣٦ مليون جنيه، فى حين إرتفعت بنحو ١٧٠,٣٢١ مليون جنيه بنسبة ٢٦,٣% على التكاليف الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٦٤٧,١٠٦ مليون جنيه.

- أسفرت مرحلة التشغيل عن مجمل خسارة فعلية بلغت نحو ٣٤,٥٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فى حين بلغت قيمة مجمل الربح المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام نحو ١٤٩,٩٦٤ مليون جنيه، وبارتفاع بلغ نحو ١,٧٤٣ مليون جنيه بنسبة ٥,٣% عن مجمل الخسارة الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والبالغ نحو ٣٢,٨٣٧ مليون جنيه، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على ترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج فى التشغيل للحد من الإرتفاع المستمر والمتزايد للتكاليف.

- أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافى خسارة بلغ نحو ٨٥,٤٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، فى حين كان مستهدفاً تحقيق صافى ربح لذات العام بنحو واحد مليون جنيه، فى حين إنخفضت بنحو ٣١,٠٩٩ مليون جنيه بنسبة ٢٦,٧% عن صافى الخسارة الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والبالغ نحو ١١٦,٥٦٩ مليون جنيه .

وهو ما يشير الى عدم دقة تقديرات الموازنة التخطيطية عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث لم تحقق الشركة كافة مستهدفاتها ويتعين مراعاة الدقة اللازمة عند التخطيط مستقبلياً والعمل على تحقيق أهدافها.

٢/٢ - المركز المالي^(١)

١/٢/٢ - إجمالي الأصول:

- إنخفض إجمالي الأصول إلى نحو ٥٨٦,٦٠٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٥٨٩,٢٨٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض بلغ نحو ٢,٦٨٠ مليون جنيه بنسبة ٠,٥% وذلك محصلة لما يلي:

• إنخفاض مجموع الأصول غير المتداولة إلى نحو ٤١,٤٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٤٧,٣٢٨ مليون جنيه بإنخفاض بلغ نحو ٥,٩٢٤ مليون جنيه بنسبة ١٢,٥%.

• إرتفاع مجموع الأصول المتداولة إلى نحو ٥٤٥,٢٠٥ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤١,٩٦١ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٣,٢٤٤ مليون جنيه بنسبة ٠,٦%.

- إنخفض رصيد صافي العملاء^(٢) إلى نحو ٦٣,٦٢٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٣٠,٦٠٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض ملحوظ بلغ نحو ١٦٦,٩٧٩ مليون جنيه بنسبة ٧٢,٤%.

- إنخفض متوسط فترة التحصيل إلى حوالى شهراً واحداً عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل حوالى ٥ أشهر عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مما يشير إلى إرتفاع قدرة الشركة على تحصيل مستحقاتها لدى العملاء.

٢/٢/٢ - حقوق الملكية

- ظهر رصيد حقوق الملكية بقيمة سالبة إرتفعت إلى نحو ٦٤٥,١٥١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تمثلت في الآتي:

- رأس المال المدفوع بنحو ٨١,٣٥٧ مليون جنيه.

- الإحتياطيات بنحو ١٦,٨٠٧ مليون جنيه.

- خسائر مرحلة^(٣) نحو ٦٥٧,٨٤٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠، تعادل حوالى ٨ أمثال رأس المال مما يتطلب أعمال نص المادة ٣٨ من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والمادة (٣٨ فقرة ثانية) من قانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

- خسارة العام بنحو ٨٥,٤٧٠ مليون جنيه (تحت إعتداد الجمعية).

(١) وفقاً للأرصدة المعروضة على الجمعية العامة (قبل التوزيع) في نهاية عامي المقارنة.

(٢) بعد خصم المخصص البالغ نحو ٢٣,٣٣٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠، مقابل نحو ٥٥,٣٦٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠.

(٣) يمثل رصيد الخسائر المرحلة في نهاية عامي المقارنة قبل العرض على الجمعية العمومية، علماً بأنه تم تعديل خسائر العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ١١٦,٥٦٩ مليون جنيه بعد إقفال الأرباح الرأسمالية في حساب إحتياطي رأسمالي، وترحيلها إلى حساب الخسائر المرحلة ليصبح رصيد الخسائر المرحلة ٥٥٠,١٠٠ مليون جنيه، وذلك طبقاً لقرارات الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٦.

٣/٢/٢ - والإلتزامات المتداولة (بنوك دائنة)

- إنخفض رصيد البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) انخفاضاً ملحوظاً الى نحو ٢٠,٧٠٥ مليون جنيهه مقابل نحو ١١٠,١٥٥ مليون جنيهه بإنخفاض بلغ نحو ٨٩,٤٥٠ مليون جنيهه بنسبة ٨١,٢٪، مما ترتب عليه إنخفاض الفوائد المدينة^(١) الى نحو ٦,٠٣٨ مليون جنيهه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٢,٦٦٧ مليون جنيهه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض بلغ نحو ٦,٦٢٩ مليون جنيهه بنسبة ٥٢,٣٪.

٤/٢/٢ - مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة:

- ثبت نسبياً معدل التداول حيث بلغ حوالى ٠,٤ مرة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل حوالى ٠,٥ مرة فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

- ثبتت نسبتي السيولة، و النقدية^(٢) فى نهاية عامى المقارنة حيث بلغتا حوالى ١,٩٪ ، ١,٨٪ على الترتيب، مما يشير إلى إستمرار عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية العاجلة والمتداولة.

٣ - القيمة المضافة الصافية:

لم تحقق الشركة القيمة المضافة الصافية المستهدفة بموازنة العام حيث بلغ المحقق الفعلى نحو ٢٣,٥٠٣ مليون جنيهه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، بإنخفاض بلغ نحو ٢٠٣,٤٥٦ مليون جنيهه بنسبة ٨٩,٦٪ عن القيمة المستهدفة لذات العام البالغة نحو ٢٢٦,٩٥٩ مليون جنيهه، بينما إرتفعت بنحو ٧,٧٤١ مليون جنيهه بنسبة ٤٩,١٪ عن قيمتها الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ١٥,٧٦٢ مليون جنيهه.

٤ - التدفقات النقدية:

حققت التدفقات النقدية فائضاً نقدياً بلغ نحو ٩٣,٠٥٩ مليون جنيهه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو نتيجة للفائض النقدى المحقق لكل من: النشاط التشغيلى بنحو ٩١,٦٤٣ مليون جنيهه، والنشاط الإستثمارى بنحو ١,٤١٦ مليون جنيهه، الأمر الذى أدى الى إرتفاع رصيد النقدية بالبنوك والصندوق فى نهاية عام المتابعة.

(١) بخلاف عمليات بنكية بنحو ٥,٩٣٢ مليون جنيهه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٢,٣٦٢ مليون جنيهه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

(٢) بدون غطاء خطابات ضمان.

ثانياً: النشاط الإستثمارى

- المنفذ بمشروعات الإحلال والتجديد:

بلغت قيمة المنفذ فى عمليات الإحلال والتجديد لبعض أصول الشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١,٧٠٧^(١) مليون جنيه بنسبة ١٤,٢٪ فقط من المعتمد له البالغ نحو ١٢ مليون جنيه والمخصص لإحلال وتجديد الآلات والمعدات ولم يتم تنفيذ أى من هذه المبالغ.

رئيس مجموعة مراجعة
محمد إبراهيم
(محاسب/ محمود إبراهيم محمد)

مدير عام
إيمان محمد سيد
(مهندسة/ إيمان مجدى سيد)

مدير عام
إيمان عبد العزيز طه
(محاسبة/ إيمان عبد العزيز طه)

رئيس قطاع
أميمة على
(محاسبة/ أميمة على عبدالغنى)

(١) بخلاف المنفذ فى بند أصول غير ملموسة (برامج كمبيوتر) خلال العام بنحو ٤٠ ألف جنيه.

الرد على تقرير متابعة تقويم اداء

شركة النيل العامه للطرق الصحراوية

عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

مقدمه :-

تتبع شركة النيل العامه للطرق الصحراوية الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري التابعه لوزارة النقل وتخضع لأحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ويتمثل نشاطها في تنفيذ أعمال إنشاء ورصف الطرق وأعمال الكباري والسكك الحديدية والسنترالات وبعض الإنشاءات المدنية .

هذا وقد أعد التقرير من واقع البيانات التي تضمنتها القوائم المالية المعدله للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وفقا لقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢١ والمتمثله في قائمة المركز المالي المعدله في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقائمة الدخل المنفردة المعدله عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أظهرت صافي خسارة السنة بنحو ٨٥.٤٧٠ مليون جنيه وموازنتها التقديرية وما قدمته الشركة من نماذج وبيانات تقويم أداء الشركة عن أهم الملاحظات والنتائج التالية .

أولا : مدى تحقيق الأهداف والتطور للنشاط التشغيلي والموقف المالي والقيمة المضافة الصافية :-

(١) النشاط التشغيلي :-

١/١ الإنتاج بسعر البيع

الملاحظة :-

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفه من نشاطها التشغيلي حيث بلغت قيمة الإنتاج بسعر البيع الفعلية نحو ٧٨٢.٨٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض بلغ نحو ٧٦٧.١٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤٩.٥% عن القيمة المستهدفه بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغه نحو ١٥٥٠ مليون جنيه في حين إرتفعت بنحو ١٦٨.٥٧٨ مليون جنيه بنسبة ٢٧.٤% على القيمة الفعلية للإنتاج بسعر البيع عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغه نحو ٦١٤.٢٦٩ مليون جنيه .

❖ الرد :-

❖ إنخفاض الإنتاج عن المستهدف يزجع إلى أن المستهدف كان على أساس دمج شركة النيل العامه للإنشاء والرصف فى شركة النيل العامه للطرق الصحراوية طبقا لقرار الجمعية العمومية رقم (٤٢) بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢٠ .

٢/١ - موقف التعاقدات والأعمال المتاح تنفيذها :-

❖ الملاحظه :-

❖ إرتفعت جملة الأعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ٣٠٤٠٠.٩٢٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٨٦٨.٥٧١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بإرتفاع بلغ نحو ١١٧٢.٣٥٨ مليون جنيه بنسبة ٦٢.٧% وذلك محصلة لما يلي :-

❖ إرتفاع قيمة التعاقدات الجديده إلى نحو ٢٠٣٩.٨٠٩ مليون جنيه مقابل نحو ١١٧٣.٥١٤ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٨٦٦.٢٩٥ مليون جنيه بنسبة ٧٣.٨% .

❖ إرتفاع رصيد الأعمال المنقوله من العام السابق إلى نحو ١٢٧٧.٦٤١ مليون جنيه مقابل نحو ٨٤٦.٤١٠ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٤٣١.٢٣١ مليون جنيه بنسبة ٥٠.٩% .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لإسناد عمليات جديده للشركة بلغت نحو ٢ مليار جنيه .

❖ الملاحظه :-

❖ إرتفاع القيمة السالبيه لمحصلة الإضافات والإستبعادات للعقود القائمة إلى نحو ٢٧٦.٥٢١ مليون جنيه مقابل نحو ١٥١.٣٥٣ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ١٢٥.١٦٨ مليون جنيه بنسبة ٨٢.٧% .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك لتختم عمليات بقيمة أقل من القيمة التعاقدية وإلغاء إسناد بعض العمليات مثل عملية شرق العينات وعملية مباني سكن البحارة .

❖ الملاحظة : -

❖ إرتفعت قيمة الأعمال المنفذة إلى نحو ٧٥٠.٧٩٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٩٠.٩٣٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٥٩.٨٦٠ مليون جنيه بنسبة ٢٧.١% .

❖ الرد : -

❖ لا تعليق .

❖ الملاحظة : -

❖ إرتفع رصيد الأعمال الباقية تحت التنفيذ إلى نحو ٢٢٩٠.١٣٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ١٢٧٧.٦٤١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإرتفاع بلغ نحو ١٠١٢.٤٩٨ مليون جنيه بنسبة ٧٩.٢% وتقدر المدة المتوقعة لنهو الأعمال الباقية تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بحوالي ٣٧ شهرا قياسا على معدل إنتاج الشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك لإسناد عمليات جديدة للشركة .

٣/١ - موقف تنفيذ العمليات : -

١/٣/١ - الموقف الزمني : -

❖ الملاحظة : -

❖ باشرت الشركة تنفيذ عدد (٣٠) عملية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ أتمت نهو عدد (٦) عمليات خلال العام تأخر منها عمليتان عن مواعيد نهوهما المقررة (بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي عدد العمليات المنتهية) وقد بلغت مدد التأخير ١٠ شهور في عملية مركز بلاط وحوالي ١٧ شهر في عملية الطرق الداخلية بمدينة القصير مرحلة ثانية ولم نوافي بتواريخ النهو الفعلي لعدد (٤) عمليات منتهية .

❖ بلغ عدد العمليات الجاري تنفيذها عدد (٢٤) عملية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ منها عدد (١٥) عملية لازالت جارية على الرغم من إنقضاء المواعيد المقررة لنهوها (بنسبة ٦٢.٥% من عدد العمليات الجاري تنفيذها) وقد تراوحت مدد التأخير بين شهر واحد في عملية دمنهور / دسوق / الرحمانية بطول ٣ كم و ٧٧ شهر بعملية إنشاء أسوار فرز التبين حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك لتوقف العمل نتيجة نقص السيولة المالية مع العلم أنه تم تختم عملية مركز بلاط وعملية الطرق الداخلية بمدينة القصير مرحلة ثانية وعملية دمنهور دسوق الرحمانية .

٢/٣/١ - الموقف المالي للعمليات : -

❖ الملاحظة : -

❖ أسفر تنفيذ عدد (٥) عمليات منتهية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن خسائر بلغت نحو ٧.٨١٧ مليون جنيه بنسبة ٧.٣% من إجمالي قيمة الأعمال المنفذه بها البالغه نحو ١٠٦.٥٧٩ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

❖ اسفر تنفيذ عدد (١٧) عملية من العمليات الجاري تنفيذها عن عجز بلغ نحو ٢٠٦.١١٦ مليون جنيه بنسبة ٢١.٤% من إجمالي قيمة الأعمال المنفذه بها البالغه نحو ٩٦٣.٢٢٩ مليون جنيه حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

❖ الرد :-

- (١) نقص السيولة المالية لتأخر صرف مستحقات الشركة والتعويضات .
 - (٢) تحمل الشركة لمصاريف ثابتة أثناء توقف العمل بعمليات الشركة نتيجة الأسباب السابقه كأجور العماله وكافة محملات جهات الأسناد وعمولات خطابات الضمان والمصاريف التمويلية
 - (٣) قيام الشركة بتنفيذ عمليات بأسعار التعاقد الذي مضى عليها عدة سنوات مع إرتفاع مستلزمات التشغيل .
 - (٤) صعوبة طبيعه الجغرافية لبعض العمليات مما أدى إلى إنخفاض معدل التنفيذ وأرتفاع التكاليف
 - (٥) إنخفاض معدلات التمويل الذاتي والإعتماد على التمويل الخارجي (البنوك - الشركة القابضه) مما يحمل الشركة أعباء فوائد تمويلية نتيجة السحب على المكشوف أو الأقتراض من الشركة القابضه
- ١/٣/٣ - أسباب التأخير أو زيادة التكلفة عن قيمة الأعمال المنفذه :-

❖ الملاحظه :-

- ❖ تبين من فحص ملفات بعض العمليات المتأخره أو الخاسره أن أهم أسباب الخساره أو طول مدة التنفيذ ترجع إلى ما يلي :-

أولاً : ظهور بعض المعوقات فى مواقع العمل وتأخر إعتقاد اللوحات والرسومات أو إعتقاد العروض الفنية حيث تلاحظ : -

❖ عملية تطوير مزلقانات المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة : -

- ❖ تأخر إنهاء الأعمال بمزلقانات أبو جورج (خط السد العالي) كفر علام / دكرنس / ميت ضافر ١ (خط المنصورة / المطرية) لعدم إنتهاء التصاريح من الري .
- ❖ تأخر إنهاء أعمال التشطيبات بمزلقان الزنكلون البلد (شرق الدلتا) والذي بلغت نسبة التنفيذ به ٧٠% وذلك لتأخر شركة سيمنز (مقاوم الإشارات) فى نهو أعمال المواسير .
- ❖ تأخر الأعمال بمزلقان فرشوط بحري (المنطقة الوسطى) نتيجة تعديل اللوحات من قبل الإستشاري .
- ❖ توقف الأعمال بمزلقان الطارف (قنا) لحين ورود المواصفات والتفاصيل الفنية من الشركة الكورية
- ❖ توقف الأعمال فى مزلقانات المربوطية / الجيش / شبناب (الجيزة) وكذا مزلقانات الخانكة / الشوبك / منية شبين (القليوبية) وذلك لحين التعاقد مع مقاوم الإشارات .
- ❖ تأخر تنفيذ الأعمال لوجود معوقات متنوعه فى بعض المزلقانات ومنها ضرورة غلق مدق ترابي لتوفير مسطح لإنشاء الغرفة بمزلقان فرشوط قبلي تعذر إزالة مسجد لإعتراض الأهالي بمزلقان الرحمانية عدم إزالة محلات وسور وعشش ومباني طوب ومسجد بمزلقان السلامية (المنطقة الوسطى السد العالي) .
- ❖ توقف الأعمال بمزلقانات بلوك سمود / التقسيم السياحي / كفر الشرفا / الحلواصي / أشمون / الجبالي / سخا/ رزقة أماي/ ميت الواسطى لوجود عوائق يجب إزالتها منها مباني عشوائية وسور مصنع خاص بالأهالي وجزء من رصيف المحطة فضلا عن عدم نزع ملكية بعض المباني والأرض الفضاء .
- ❖ تأخر إنهاء أعمال بعض المزلقانات منها مصر للبترول ، الجمعية التعاونية ، إسكندرية للبترول ، المتراس ، الحمام ، الضبعة ، النهضة (منطقة غرب الدلتا) وذلك لتعارض خطوط أنابيب البترول ، ومناطق تابعة للقوات المسلحة وأخرى تابعة للمحليات ومناطق مطلوب نزع ملكيتها .

❖ عملية إنشاء أسوار فرز التبين :-

- ❖ توقف الأعمال في أجزاء متفرقة من أعمال التدبيش بالسور الشرقى نتيجة تعدى الأهالي ووجود إشغالات تعوق إستكمال الأعمال .
- ❖ توقف تنفيذ عدد (٤) أبراج لفترة طويلة لعدم وجود تنسيق حيث تعارض إنشاء البرج الأول مع خط سكة حديد به قطارات في وضع التخزين مما يؤثر على أعمال الحفر والتشوين لإنشاء البرج فضلا عن تعارض موقع البرج الرابع مع قضيب السكة الحديد الذي يبعد حوالي ٦ متر عن موقع البرج الرابع مما قد ينتج عنه هبوط أثناء التنفيذ .
- ❖ تعارض تنفيذ الأعمال مع بعض خطوط المياه وكابلات الكهرباء في أماكن متفرقة من الموقع .

❖ الرد :-

- ❖ يرجع ذلك نظروف خارجه عن إرادة الشركة .

ثانيا : تأخر الشركة في إنهاء تنفيذ الأعمال في المواعيد المقررة أو بالدقة المطلوبه حيث تلاحظ ما يلي :-

❖ عملية تطوير مزلقانات المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة :-

❖ الملاحظه :-

- ❖ تأخر تنفيذ أعمال الأسفلت بمزلقانات خارفة المنشأة ، أولاد جبارة ، العتامنه ، شطوره (المنطقة الوسطى) .
- ❖ عدم البدء في تنفيذ أعمال صب قواعد الأجراس وقواعد البوابات بمزلقانات كفر شبين ، كفر طحا ، الوزير(المنطقة المركزية) .
- ❖ عدم إنهاء أعمال البردورات ، بلاط الأرصفة ، الإنترولوك ، التشطيبات ، بعض قواعد البوابات ، بعض قواعد الإشارات بمزلقانات سبك المرتبط الجديد (وسط الدلتا) ، جيركو ، ميت نما (المنطقة المركزية) .

❖ الرد :-

- ❖ بالنسبة لمزلقان خارفة المنشأة تم نهو أعمال الأسفلت بالمزلقان وجاري تسليمه ابتدائي .
- ❖ بالنسبة لمزلقان أولاد جبارة ، العمامه ، شطورة تم نهو الأعمال المتاحه وتأخر الأسفلت بسبب عدم توافر البيتومين بمعامل تكرير البترول على مستوى الجمهورية .
- ❖ بالنسبة لمزلقان كفر شبين ، كفر طحا ، الوزير :-
- ❖ توقف إستكمال الأعمال بناء على تعليمات الهيئة لتنفيذ ازدواج خط قليبوب - شبين القناطر يعترضه غرف عامل المزلقان التي تم تنفيذها .
- ❖ بالنسبة لمزلقان ميت نما تم نهو الأعمال به .
- ❖ بالنسبة لمزلقان جيركو تم إيقاف إستكمال الأعمال به لتنفيذ ازدواج خط السكه الحديد قليبوب - شبين القناطر .
- ❖ بالنسبة لمزلقان سبك المرتبط الجديد كان مدرج بعقد شركة الإنشاء والرصف التي تم تصفيته وتم تكليف شركة النيل العامه للطرق الصحراوية باستكمالها وجاري إتخاذ اللازم لنهو الأعمال .

❖ عملية إنشاء اسوار فرز التبين :-

❖ الملاحظه :-

- ❖ توقف الشركة أكثر من مرة ولفترات متفرقة عن العمل في أبراج الحراسة وتعليه الأسوار على الرغم من كثرة الخطابات الموجهة للشركة بتدارك الأعمال .
- ❖ عدم رفع المخلفات الناتجة عن أعمال الشركة بجانب السور الشرقي كما لم يتم رفع الكابلات الناتجة عن الحفر وعدم إزالة السور القديم .
- ❖ عدم البدء في إنشاء وإستكمال سور بطول ٥٠ متر من جهة بحري مما تسبب في قيام الأهالي بإلقاء مخلفات ردم مباني وقمامة على سكك طوالي طره الحربي .
- ❖ عدم تدبيش السور الشرقي من الخارج لسد اساساته طبقا لما جاء بمحاضر التسليم السابقة .

❖ الرد :-

- ❖ توقف الأعمال بسبب عدم تركيب سكك جديده في المنطقة داخل الحوش قبل تنفيذ مسارات لكبلات الكهرباء للأبراج وتم نهو الأعمال وتسليمها ابتدائيا بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٤ .

٤/١ - إنتاجية الأجور والعماله :-

❖ الملاحظه :-

❖ إنخفض متوسط الأجر السنوي للعامل إلى نحو ٤٨.٨٢٦ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٤.٢٤٧ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض بلغ نحو ٥٤٢١ جنيه بنسبة ١٠% .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لزيادة عدد العاملين عن العام السابق .

❖ الملاحظه :-

❖ إرتفعت إنتاجية العامل إلى نحو ١٦.٣١٨ ألف جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٣.٩٩١ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإرتفاع بلغ نحو ٢٣٢٧ جنيه بنسبة ١٦.٦% ويرجع ذلك لإرتفاع القيمة المضافه الإجماليه بنحو ٧.٨٣٦ مليون جنيه بنسبة ٣٤% مما يشير إلى إرتفاع مساهمة العامل في تحقيق الإنتاج بالشركة والنتاج القومي خلال عام المتابعة .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لزيادة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق عن العام السابق .

٥/١ - مدى الإنتفاع بالخامات (عوامل الإنتاج) : -

١/٥/١ - كفاءة إستخدام مقاولي الباطن فى الإنتاج : -

❖ الملاحظة : -

❖ إرتفعت نسبة مشاركة مقاولي الباطن فى تكلفة الإنتاج إلى ٧٠.٢% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٥١.٩% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث إرتفعت مصروفات التشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن إرتفاعا ملحوظا إلى نحو ٥٧٤.٢٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣٦.١٣٢ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٢٣٨.٠٧٢ مليون جنيه بنسبة ٧٠.٨% مما يشير إلى زيادة إعتداد الشركة على الغير وتراجع معدل التشغيل الذاتي بها .

❖ الرد : -

❖ تلجأ الشركة إلى الإعتداد على مقاولي الباطن فى أعمال النقل والتوريدات لحاجة أسطول النقل بالشركة للإصلاح ورفع الكفاءة والشركة فى صدد تدعيم أسطول معداتها وتعظيم التنفيذ الذاتي وخفض الإعتداد على مقاولي الباطن .

٢/٥/١ - كفاءة إستخدام مستلزمات الإنتاج والأجور : -

❖ الملاحظة : -

❖ إرتفعت نسبة مستلزمات الإنتاج والأجور إلى إيرادات النشاط الفعلية إلى ١٠.٩.١% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ١٠.٥.٥% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ويرجع ذلك إلى إرتفاع مستلزمات الإنتاج والأجور بقيمة ونسبة أكبر من الإرتفاع فى إيرادات النشاط الرئيسي مما يشير عدم كفاءة إستخدام مستلزمات الإنتاج والأجور بالشركة .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لإرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والزيادة الحتمية للأجور .

❖ ٢- الموقف المالي :-

❖ ١/٢- نتائج الأعمال :-

❖ الملاحظه :-

❖ إنخفضت إيرادات النشاط الفعلية إلى نحو ٧٨٢.٨٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنخفاضا ملحوظا بلغ نحو ٧٦٧.١٥٣ مليون جنيه بنسبة ٤٩.٥% عن القيمة المستهدفة بالموازنة التقديرية لذات العام والبالغه نحو ١٥٥٠ مليون جنيه في حين إرتفعت بنحو ١٦٨.٥٧٨ مليون جنيه بنسبة ٢٧.٤% على القيمة الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغه نحو ٦١٤.٢٦٩ مليون جنيه .

❖ إنخفضت تكاليف النشاط الفعلية نحو ٨١٧.٤٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنخفاضا ملحوظا بلغ نحو ٥٨٢.٦٠٩ مليون جنيه بنسبة ٤١.٦% عن القيمة المقدرة بالموازنة التقديرية لذات العام البالغه نحو ١٤٠٠.٠٣٦ مليون جنيه في حين إرتفعت بنحو ١٧٠.٣٢١ مليون جنيه بنسبة ٢٦.٣% على التكاليف الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغه نحو ٦٤٧.١٠٦ مليون جنيه

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك إلى أن إيرادات النشاط وتكاليف النشاط المقدرة بالموازنة كانت على أساس دمج شركة النيل العامه للإنشاء والرصف مع الشركة .

❖ الملاحظة : -

❖ أسفرت مرحلة التشغيل عن مجمل خسارة فعلية بلغت نحو ٣٤.٥٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ في حين بلغت قيمة مجمل الربح المستهدفه بالموازنة التقديرية لذات العام نحو ١٤٦.٩٦٤ مليون جنيه وبارتفاع بلغ نحو ١.٧٤٣ مليون جنيه بنسبة ٥.٣% عن مجمل الخساره الفعلي عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والبالغ نحو ٣٢.٨٣٧ مليون جنيه الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على ترشيد إستخدام مستلزمات الإنتاج في التشغيل للحد من الإرتفاع المستمر والمتزايد للتكاليف .

❖ أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافي خسارة بلغ نحو ٨٥.٤٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ في حين كان مستهدفا تحقيق صافي ربح لذات العام بنحو واحد مليون جنيه في حين إنخفضت بنحو ٣١.٠٩٩ مليون جنيه بنسبة ٢٦.٧% عن صافي الخسارة الفعلي عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والبالغ نحو ١١٦.٥٦٩ مليون جنيه .

وهو ما يشير إلى عدم دقة تقديرات الموازنة التخطيطية عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث لم تحقق الشركة كافة مستهدفاتها ويتعين مراعاة الدقة اللازمه عند التخطيط مستقبليا والعمل على تحقيق أهدافها .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك لزيادة تكلفة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة إيرادات النشاط بخلاف تحمل الشركة لخسائر عمليات تم إسنادها للشركة تخص الإنشاء والرصف بالإضافة إلى تحمل الشركة غرامات تأخير ومحاضر تقييم لتسليم تلك العمليات .

٢/٢ - المركز المالي :-

١/٢/٢ - إجمالي الأصول :-

❖ الملاحظة :-

❖ إنخفض إجمالي الأصول إلى نحو ٥٨٦.٦٠٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٥٨٩.٢٨٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض بلغ نحو ٢.٦٨٠ مليون جنيه بنسبة ٠.٥% وذلك محصلة لما يلي :-

❖ إنخفاض مجموع الأصول غير المتداولة إلى نحو ٤١.٤٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٤٧.٣٢٨ مليون جنيه بإنخفاض بلغ نحو ٥.٩٢٤ مليون جنيه بنسبة ١٢.٥% .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لمخصص الإهلاك وعدم وجود إضافات على الأصول .

❖ الملاحظة :-

❖ إرتفاع مجموع الأصول المتداولة إلى نحو ٥٤٥.٢٠٥ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤١.٩٦١ مليون جنيه بإرتفاع بلغ نحو ٣.٢٤٤ مليون جنيه بنسبة ٠.٦% .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لزيادة مخزون إنتاج غير تام بقيمة الأعمال المنفذه خلال العام والتي تم التعاقد عليها في العام المالي الجديد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .

❖ الملاحظة :-

❖ إنخفض رصيد صافي العملاء إلى نحو ٦٣.٦٢٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٣٠.٦٠٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بإنخفاض ملحوظ بلغ نحو ١٦٦.٩٧٩ مليون جنيه بنسبة ٧٢.٤% .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لإستبعاد قيمة فروق الأسعار لرفض الطعن في الدعوى المقامه بشأنها .

❖ الملاحظة :-

❖ إنخفض متوسط فترة التحصيل إلى حوالي شهرا واحدا عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل حوالي ٥ أشهر عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مما يشير إلى إرتفاع قدرة الشركة على تحصيل مستحقاتها لدى العملاء .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لإنخفاض رصيد العملاء عن العام السابق وزيادة المبيعات الكلية .

٢/٢/٢ - حقوق الملكية : -

❖ الملاحظة : -

- ❖ ظهر رصيد حقوق الملكية بقيمة سالبة إرتفعت إلى نحو ٦٤٥.١٥١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تمثلت في الآتي : -
- ❖ رأس المال المدفوع بنحو ٨١.٣٥٧ مليون جنيه .
- ❖ الإحتياطيات بنحو ١٦.٨٠٧ مليون جنيه .
- ❖ خسائر مرحله نحو ٦٥٧.٨٤٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تعادل حوالي ٨ أمثال رأس المال مما يتطلب أعمال نص المادة (٣٨) من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمادة (٣٨ فقرة ثانية) من قانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .
- ❖ خسارة العام بنحو ٨٥.٤٧٠ مليون جنيه (تحت إعتداد الجمعية) .

❖ الرد : -

- ❖ الأمر معروض على الجمعية العمومية للشركة .

٣/٢/٢ - والإلتزامات المتداوله (بنوك دائنه) : -

❖ الملاحظة : -

- ❖ إنخفض رصيد البنوك الدائنه (سحب على المكشوف) إنخفاضا ملحوظا إلى نحو ٢٠.٧٠٥ مليون جنيه مقابل نحو ١١٠.١٥٥ مليون جنيه بإنخفاض بلغ نحو ٨٩.٤٥٠ مليون جنيه بنسبة ٨١.٢% مما ترتب عليه إنخفاض الفوائد المدينة إلى نحو ٦.٠٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٢.٦٦٧ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بإنخفاض بلغ نحو ٦.٦٢٩ مليون جنيه بنسبة ٥٢.٣% .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك لسداد مديونية بنك الإستثمار العربي وبنك قطر الوطني .

❖ ٤/٢/٢ - مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجله : -

❖ الملاحظه : -

❖ ثبت نسبيا معدل التداول حيث بلغ حوال ٠.٤ مرة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل حوالى ٠.٥ مرة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك لزيادة الأصول المتداوله والإلتزامات المتداوله عن العام السابق .

❖ الملاحظه : -

❖ ثبتت نسبتي السيوله والنقديه فى نهاية عامي المقارنة حيث بلغتا حوالى ١.٩% ، ١.٨% على الترتيب مما يشير إلى إستمرار عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية العاجله والمتداوله .

❖ الرد : -

❖ لا تعليق .

٣- القيمة المضافة الصافية : -

❖ الملاحظه : -

❖ لم تحقق الشركة القيمة المضافة الصافية المستهدفة بموازنة العام حيث بلغ المحقق الفعلي نحو ٢٣.٥٠٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بإنخفاض بلغ نحو ٢٠٣.٤٥٦ مليون جنيه بنسبة ٨٩.٦% عن القيمة المستهدفة لذات العام البالغه نحو ٢٢٦.٩٥٩ مليون جنيه بينما إرتفعت بنحو ٧.٧٤١ مليون جنيه بنسبة ٤٩.١% عن قيمتها الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغه نحو ١٥.٧٦٢ مليون جنيه .

❖ الرد : -

❖ يرجع ذلك إلى أن القيمة الصافية المستهدفة بالموازنة كانت على أساس دمج شركة النيل العامه للإنشاء والرصف بالشركة .

٤- التدفقات النقدية : -

❖ الملاحظه : -

❖ حققت التدفقات النقدية فائضا نقديا بلغ نحو ٩٣.٠٥٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو نتيجة للفائض النقدي المحقق لكل من النشاط التشغيلي بنحو ٩١.٦٤٣ مليون جنيه والنشاط الإستثماري بنحو ١.٤١٦ مليون جنيه الأمر الذي أدى إلى إرتفاع رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في نهاية عام المتابعة .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لسداد مديونية بنك الإستثمار العربي وبنك قطر الوطنى .

ثانيا : النشاط الإستثماري :-

❖ المنفذ بمشروعات الإحلال والتجديد :-

❖ الملاحظه :-

❖ بلغت قيمة المنفذ فى عمليات الإحلال والتجديد لبعض أصول الشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١,٧٠٧ مليون جنيه بنسبة ١٤.٢% فقط من المعتمد له البالغ نحو ١٢ مليون جنيه والمخصص لإحلال وتجديد الآلات والمعدات ولم يتم تنفيذ أى من هذه المبالغ .

❖ الرد :-

❖ يرجع ذلك لعدم مقدرة الشركة عن تنفيذ الخطة الإستثمارية نتيجة ضعف السيولة المالية وتأخر صرف مستحققاتها من جهات الإسناد .

لجنة الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات

س/ع
محمد عبد الله
محمد عبد الله
محمد عبد الله
٥١